مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٢)

المنطلقات الأساسية لأثر المذهب العقدى فى الفكر النحوى

"تنظيرا وتطبيقا"

إعداد

د / أحمد طه أحمد الفلال

قسم اللغويات - كلية اللغة العربية بالقاهرة

جامعة الأزهر

السنة ٢٤ العدد (٩٢) يناير ٢٠١٣م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rgfa2012@ Gmail.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المنطلقات الأساسية لأثر المذهب العقدي في الفكر النحوي

(تنظيراً وتطبيقا)

د/ أحمد طه أحمد الفلال

قسم اللغويات – كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر

ملخص البحث

الحمد لله أولا و آخرا، والصلاة والسلام على من كملت محاسنه باطنا وظاهرا، وبعد

يأتي هذا البحث ليؤكد على مدى ارتباط المنهج النحوي بالمنهج الإسلامي العام في البحث والتفكير في قضية متعلقة بأول مسائل الدين وأعلاها وهي العقيدة التي هي أصل الأصول ومفتاح الوصول ، فانطلق البحث من منطلقات ثلاث بعد المقدمة والتمهيد وهي(دلالة الألفاظ ، والحقيقة والمجاز، والعقل والنقل) كمنطلقات رئيسة لها وثيق الصلة بمباحث العقيدة ، إذ لما كان موضوع اللغة وثيق الصلة بالعقيدة ، كان من غير المعقول أن يخرج الرأى فى اللغة عما وجب القول به فى العقيدة مما دعا إلى اعتماد التأويل سبيلا-لترسيخ مفهوم أن أداء العربي الفصيح قد لا يخضع لمعيارية الضوابط أو سلطان القوانين ، فكثيرا ما يند عن منهجها العام - حتى لا تسقط قيمة المرويات ويترسخ بذلك المزع النقلى فى الثقافة الإسلامية ويجمد بذلك باب الاجتهاد ، ويغلق باب الابتكار.

ثم جاءت مظاهر التأويل متمثلة فى(الحذف والتقدير ، والزيادة ، والتقديم والتأخير ، والحمل بمظاهره المختلفة) لتكون الميدان التطبيقي الكاشف عن المنطلقات السالفة الذكر ،ومن الجدير بالذكر أن للنحو اليد الطولي فكرا ومنهجا ، تنظيرا وتطبيقا فقد راعوا جميعا فى تأويلاتهم على اختلاف مشاربهم جملة الضوابط التركيبية الخاصة بالنصوص مثل علاقة اللفظ بالمعنى وقوة العامل وضعفه وعود الضمير وأحكامه ، كما راعوا أيضا الأصل فى بناء التراكيب والعدول عنه بالمجاز ، لذلك أسهمت جملة القضايا النحوية السابقة فى تأويل المعنى فكانت من الأدلة والمعطيات التي أسهمت في توجيه التأويل ، وفى مشروعية الخلاف وتنوع الآراء ، كما أظهرت الخصوصية النصية التي كانت تراعى ، وخصوصية التلقي في كيفية الاعتماد على تلك القضايا ضيقا أو اتساعا ، انتقاء أو إقصاء كل حسب مذهبه وفكره.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله أولاً وآخراً ، والصلاة والسلام على مَنْ كملت محاسنه باطنًا وظاهرا،

وبعد :

فالفكر النحوي إحدى حلقات الثقافة الإسلامية الرصينة ، ومن ثُم قام فى مقصوده الأعظم على استنباط الأحكام والقوانين التى تضبط اللغة ونظام قواعدها والتعليل لها وفق منهجية اقتضتها طبيعة الثقافة الإسلامية القائمة في جزء كبير منها على التفسير والتأويل والتعليل ، وهل قام الفكر الإسلامي إلا على محاولة لتفسير النص القرآني وفهم مقاصده؟

والفكر الإسلامي -منذ كان -منذ بدايته منطويا على تيارين رئيسين ،أحدهما :يعتمد اعتمادًا شبه كلى على النصوص ويدعو إلى التقيد بها وعدم الخروج عنها ، والآخر: ينزع إلى إعمال الرأي ويحث على الاستناد إليه ، وهذا ما ولد ذلك الصراع المنهجى والفكري الذى جسد اختلاف أهل الحديث وأهل الرأي في الفقه ،والتفسير بالمأثور والتفسير بالرأي فى التفسير وأهل السنة والمعتزلة في علم الكلام والكوفيين والبصريين في النحو ...الخ.

ولعل هذا الخلاف هو الذى دعا إلى اعتماد التأويل سبيلا-لترسيخ مفهوم أن أداء العربي الفصيح قد لا يخضع لمعيارية الضوابط أو سلطان القوانين ، فكثيرا ما يند عن منهجها العام - حتى لا تسقط قيمة المرويات ويترسخ بذلك المنزع النقلى فى الثقافة الإسلامية ويجمد بذلك باب الاجتهاد ، ويغلق باب الابتكار.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"والعلوم عامة تستمد قوتها وترابط مسائلها واستمرار بقائها من تمتعها بالخصائص العلمية الثلاث : الضبط فى القواعد والقوانين ، والتفسير فى الكليات والجزئيات التطبيقية والنظرية ، والتنبؤ لما يمكن أن يطرأ على المنظومة العلمية من تغييرات فى المستقبل"([1]).

وإذا كانت أي نظرية –بشكل عام– تقوم على بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكون مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير والاستنباط ، فلا شك أن القرآن الكريم كله كتاب توحيد وعقيدة ، وقد جاءت آياته شارحة ومؤصلة لثوابت هذه العقيدة فى كل ما تذهب إليه من معان .

ولما كان موضوع اللغة وثيقَ الصلة بالعقيدة ، كان من غير المعقول أن يخرج الرأي فى اللغة عما وجب القول به في العقيدة ، وقد قامت دراسات وكتبت أقلام لإبراز مناحى التأثير والتأثر وما ترتب على ذلك من خلاف منهجي أو فكرى إلا أن هذه الدراسات –على كثرتها– قد أغفلت منطلقات هذا الخلاف وبواعثه بما يومئ إلى أن تراثنا ما زال

في حاجة ماسة إلى قراءة واعية لاستيعاب هذا الفكر ومنطلقاته ومكوناته ، فكان بحثي محاولة على هذا الطريق. وقد اقتضت منهجته أن يكون من : مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة.

أما المقدمة : ففيها أشرت إلى أهمية الموضوع وبواعث البحث فيه .

وأما التمهيد : فقد خصصته لما عساه أن يكون إضافة في أثر العقيدة فى الفكر النحوى ، فتحدثت فى مسألتين : أولهما: <u>الأصالة والفرعية</u> .

[1]) التفكير العلمى فى النحو العربى د/ حسن خميس الملخ –دار الشروق –عمان- الأردن .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والثانية : العامل : موضحا أن للتفكير فى كل زمان مناهج متبعة ومبادئ مسلمة قد لا يخلص منها إلا من تعلق بوحى ، وإذا نحن جهلناها لم نستطع أن نقدر منشأ كل رأى وغايته ومتسرب الخطأ إليه أو إحاطة الصواب به.

أما الفصلان : تغلب على الأول الطابع الفكرى النظرى وغلب على الثانى الطابع التطبيقى العملى ، أما الأول فقد مثله ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : دلالة الألفاظ :

وفيه أبنت أن الألفاظ لما كانت قد تدل على أكثر من معنى بطرق مختلفة ، فقد أضحى ضروريا بحث طرق دلالة النصوص على معانيها التى تعد قواعد لغوية أصولية ترسم منهج الاجتهاد فى استثمار كافة طاقات النص فى الدلالة على معانيه وهو من أهم البحوث التى يقوم عليها استنباط الأحكام فى اللغة والعقيدة والأصول على السواء، كما أنها تعد ثابتا من ثوابت التحليل اللغوي التى كانت تتقلب فيها وجهات نظر النحويين والأصوليين وعلماء الكلام للتعرف على معاني ألفاظ النصوص ، وما تدل عليه فى عمومها وخصوصها ، وطرق دلالتها أهى بالمنطوق أم بالمفهوم ، ثم ما يفهم من الألفاظ أهو بالعبارة أم بالإشارة إلى غير ذلك مما تصدت له طرق الاستنباط اللفظى فى استنباط القواعد والأحكام ، ثم تبيان أثر ذلك فى المعنى والإعراب قوة أو ضعفا أصالة أو فرعية لفظا أو معنى ، إذ المعانى لا تتمايز إلا أن يشار إلى كل معنى بلفظ يخصه ، إذ اللغة وسيلة إيضاح المعانى الغامضة وتنسيق المعانى المختلطة، فإذا خرجت الكلمة أو التركيب عن أصل وضعه لعلاقة وقرينة انتقل اللفظ من الحقيقة إلى المجاز.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني : الحقيقة والمجاز:

وفيه أشرت إلى مبعث الخلاف المذهبى بين المعتزلة والأشاعرة وما نتج عنها من مواقف حول أصل اللغة ونشأتها ، وهو من المباحث التى عنى بها البلاغيون والأصوليون وعلماء الكلام ولقد أحسن أبو حيان صنعا حين عقد له بابا كاملا فى آخر كتابه الارتشاف وتبعه على ذلك آخرون .

وتكمن أهمية هذا المبحث فى أن اختلاف النحويين فيما يمثل حجر الزاوية فى النحو العربى وهو" العامل" ينطلق من الإسناد الحقيقى والإسناد المجازى فى الخلاف المشهور حول حقيقة العامل مما يعطى القضية آفاقا أرحب.

المبحث الثالث : العقل والنقل :

وفيه ذكرت أن بروز العقل كإشكالية معرفية ومرجعية فى قضايا العقيدة قد ارتبط ظهوره بعلم الكلام موضحا الخلاف المنهجى بين أهل السنة والمعتزلة ومراتب الاستدلال عندهما.

ثم جاء مفهوم التأويل ليكون صلة رحم بين المفسرين والمحدثين والأصوليين والبلاغيين وعلماء الكلام والنحويين بما يدل دلالة واضحة المعالم على ارتباط المنهج النحوي بالمنهج الإسلامى العام فى البحث والتفكير ، إذ لم يختلف مفهوم التأويل فى هذه المجالات –من كونه صرفا للفظ عن معنى راجح إلى معنى آخر بقرينة تقتضى ذلك –إلا اختلاف تنوع بتنوع المجال الذى يستخدم فيه التأويل ، ومن الملاحظ أنهم قد راعوا فى تأويلاتهم على اختلاف مشاربهم جملة الضوابط التركيبية الخاصة بالنصوص مثل علاقة اللفظ بالمعنى وقوة العامل وضعفه وعود الضمير وأحكامه ، كما راعوا أيضا الأصل فى بناء التراكيب والعدول عنه بالمجاز

، لذلك أسهمت جملة القضايا النحوية السابقة فى تأويل المعنى فكانت من الأدلة والمعطيات التي أسهمت في توجيه التأويل ، وفى مشروعية الخلاف وتنوع الآراء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

، كما أظهرت الخصوصية النصية التي كانت تراعى ، وخصوصية التلقي في كيفية الاعتماد على تلك القضايا ضيقا أو اتساعا ، انتقاء أوإقصاء كل على حسب مذهبه وفكره.

وأما الفصل الثاني : فتمثل في مباحث أربعة جاءت كاشفة عن أثر المنطلقات الثلاث السالفة الذكر فى الفكر النحوي ؛ وهى :

١) الحذف والتقدير .

٢) الزيادة فى التنزيل.

٣) التقديم والتأخير.

٤) الحمل على المعنى . غير ذاهل عن المقصود الأعظم من هذا البحث وهو تبيان الأثر العقدي في القضايا الكبرى السالفة الذكر.

ثم الخاتمة ، وثبت بأهم المصادر والمراجع ساعيا ما وسعني الجهد أن يكون البحث موجزا من غير إخلال ، راجيا من الله في علاه أن أكون وفقت فيما كتبت وسطرت ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، والحمد لله رب العالمين.

د/ أحمد طه أحمد الفلال

قسم اللغويات – كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تمهيد

من أثر العقيدة في الفكر النحوي

لاشك فى أن القرآن الكريم كله كتاب عقيدة ، وقد جاءت آياته شارحة ومؤصلة لثوابت هذه العقيدة فى كل ما تذهب إليه من معان ، ولم يدع باحث أنه استقصى ملامح هذا التأثير المتضمنة فى آى الذكر الحكيم، فلقد كان الأثر العقدى فى الدرس النحوى التقعيدى بارزاً وذا ظواهر متعددة فى ميادين مختلفة سواء فى أصول النحو أو فى التعليل أو فى العامل أو فى المصطلحات أو غير ذلك ، وقد كفانا مؤونة الحديث عن ذلك د/مصطفى أحمد عبد العليم فى كتابه: أثر العقيدة وعلم الكلام فى النحو العربى([2]) ، وقد بدت ملامح هذا التأثير فى شكل تطبيقى رائع من خلال التوجيهات الإعرابية لآيات القرآن الكريم بوصفها الوجه التطبيقى للدرس النحوى .

وقد كفانا مؤونة الحديث عن ذلك أيضا فى كثير من الجوانب د/محمد السيف فى كتابه : الأثر العقدى فى تعدد التوجه الإعرابى لآيات القرآن الكريم([3]) .

وقد تتبع مناهج اللغويين فى تقرير العقائد د/محمد الشيخ عليو محمد([4]).

هذه الثلاث كما يبدو لى أقوى ما كتب فى هذا المضمار-على كثرة ما كتب فيه :الأول قد نحا منحى وصفيا فلسفيا ، والثاني قد نحا منحى عمليا تطبيقيا ، والثالث قد نحا منحى تاريخيا، ولكل وجهة هو موليها ،والكل قد أجاد فى بابه إذ لسنا بصدد تقويم هذه الرسائل أو غيرها،وقد تجلت ملامح أثر العقيدة فى الفكر النحوي- إضافة إلى ما ذكروه- فى أمرين -حتى لا يكون كلامي معادا مكرورا أو ترديدا لما تم بحثه ومناقشته :

---

[2]) كان في الأصل رسالته للماجستير ثم طبعته دار البصائر بالقاهرة ٢٠١١.
[3]) نشرته دار التدمرية بالرياض ٢٠٠٨ المملكة العربية السعودية.
[4]) الكتاب طبعته دار المنهاج بالرياض١٤٢٧هجرية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأول : الأصلية والفرعية : ثنائية الأصل والفرع تستخدم استخدامات متعددة ومتشعبة . ولكنها على تعددها وتشعبها يمكن عدها منهجا يستند إليه النحاة في بناء النظرية النحوية يقوم على رد كل مجموعة متجانسة إلى شئ واحد . فالنحو يرد إلى شئ واحد وهو نصوص الاحتجاج، والأحكام التفصيلية ترد إلى شئ واحد وهو القاعدة العامة تنباب، والأدوات المتعددة ترد إلى أداة واحدة وهي أم الباب، وهكذا تكون نظرية الأصل والفرع منهجا في رد الظواهر المتجانسة إلى شئ واحد مع مايستدعيه هذا الرد من تأويل أو تقدير أو تعليل أو توسع أو إضمار ليغدو النحو العربي منظومة متجانسة من القواعد لا أمت فيها ولا اعوجاج "(٥) . وهذا ما نراه بارزا في حديث النحاة عن أصل الوضع ، وأصل القاعدة، وأصل القياس ، وأصل الاستحقاق، والأصل التاريخي ، وفي هذا الأخير مسحة واضحة لأثر المذهب العقدي .

فالنحاة يكادون يجمعون على أن المفرد أصل للمثنى والجمع كما أن المذكر أصل للمؤنث يقول سيبويه" واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع لأن الواحد الأول..واعلم أن المذكر أول وهو أشد تمكنا"(٦) فقول سيبويه "لأن الواحد أول ، والمذكر أول " يؤيده الأصل التاريخي لأنه من الثابت تاريخيا أن الله خلق أبانا آدم أولا ومن بعده حواء ، وكان من آثار ذلك في الفكر النحوي : أنه متى اجتمع

المذكر والمؤنث غلب المذكر، يقول أبو بكر بن الأنباري ت (٣٢٨) في باب الجمع بين المذكر والمؤنث" اعلم أن المذكر والمؤنث إذا اجتمعا غلب المذكر على المؤنث تقول من ذلك : الرجل والمرأة قاما وقعدا وجلسا ولا تقول قامتا وقعدنا وجلسنا ، لأن المذكر يغلب المؤنث لأنه هو الأصل والمؤنث مزيد عليه، فالمزيد

(٥) نظرية الأصل والفرع د/ حسن خميس الملخ ١٣،١٤بتصرف دار الشروق -عمان-٢٠٠١.
(٦) الكتاب لسيبويه ٢٢/١/بولاق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عليه هو الأصل (١) . وفي فاتحة الإعراب للأسفراييني "من تخلص بأوائل العلم وقع على الواحد والاثنين والجميع وخلطها مذكر والحمل عليه هو الغالب" (٢).

وعلى نحو قريب مما سبق علل سيبويه في التفرقة بين المؤنث الأصلي والمؤنث الحقيقي بقوله إن الإنسان مفضل عن غيره من المخلوقات . ألا ترى لهم أن في الجميع جنسا ليس لغيرهم . لأنهم جاءوا بنو آدم الأولون سواءهم قد فضلوا بما لم يفضل به غيرهم من العقل والعلم (٣) فهذا تصريح من سيبويه بما يكشف عن مقصده المتأمل لقوله تعالى ﴿ ۞ ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا ﴾

وقد استشعر ذلك التأثير بعض الباحثين فعرضوا على هذا النحاة المعاصرين ما قيل من أقوال للتعبير عن وجود المؤنث الحقيقي نحو واطمة وزينب وخديجة . وإنما عوا ذلك تأثيرا لقوة السلطان الخبر من منطلق أن الشرع جعل القوامة للرجل وحتى بعد موته وجعل له نصيبا من حظ الأنثيين (٤)

---

(١) ينظر : جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، محمد علي الخطيب.

(٢) فاتحة الإعراب على الفاتحة المسماة بالدرة البهية ١٨٠٢ بالقاهرة ، محمد بن مصطفى الخضري - مخطوط مصور بمعهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى.

(٣) ينظر سيبويه ٣ / ٣٩

(٤) ينظر [illegible] في كتابه [illegible] سيبويه وصرفية في خصائص ابن جني [illegible] ١٤٠٠ هـ ، المعرفة الجامعية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفى التعريف والتنكير :

عد النحويون التنكير أصلا والتعريف فرعا عليه ، قال سيبويه " واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهى أشد تمكنا ، لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ماتعرف به فمن ثم أكثر الكلام ينصرف إلى النكرة"([11])وهذا يؤيده الأصل التاريخى ، "إذ خلق الله الإنسان ولم يك يعلم شيئا" والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا" النحل(٧٨) ثم علم " وعلم آدم الأسماء كلها" البقرة(٣١) وانبنى على ذلك أمور عند النحاة منها:

أ) أن الأسماء قبل الأفعال : ففي أصل الاشتقاق عند النحويين، المشهور عن البصريين القول بأصالة المصدر وهو(اسم) والمشهور عن الكوفيين القول بأصالة الفعل وكان من أهم ما استدل به البصريون : أن المصدر (اسم) وقد اتفقنا جميعا أن الاسم سابق الفعل ، فوجب أن تكون المصادر سابقة الأفعال ، وإن المصدر الحدث لأنه الحدث

الذى أحدثه(زيد) ثم حدث عنه والفعل حديث عنه والحدث سابق للحديث، وإن المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص .....ولا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث وحده([12]).

ب) أن المتكلم لا يبدأ حديثه بمنكور لدى مخاطبه ، لأن ذلك يؤدى إلى اللبس وعدم الإفهام ، والنحويون وعلماء الكلام والأصوليون يعلقون أهمية كبيرة على قصد المتكلم ومراده ، فلا يتحقق التواصل الشرعى إلا إذا تعرف المكلف على قصد المشرع لأن المعقول من قولهم أنه خطاب لنا لا معنى له إذا لم يقصد إفهامنا.

* * * *

[11] الكتاب لسيبويه ٣٩/٢

[12])ينظر الإنصاف للأنبارى ٢٠٧/١، وأسرار العربية/١٧١، ومسائل خلافية لأبى البقاء العكبرى ٧٥تحقيق/محمد خير الحلوانى.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا : العامل

تأثر النحاة بالفلسفة الكلامية لكنهم لم يضيعوا العناية بمعانى الكلام ، وليس من عيب فى "أن ينتفع النحاة بما بين أيديهم من الفلسفة والعلوم التي يدرسونها ولا فى أن يصطنعوا فى تفكيرهم النمط المألوف فى زمنهم ،فإن للتفكير في كل زمان مناهج متبعة ومبادئ مسلمة قد لا يخلص منها إلا من تعلق بوحى ، وإذا نحن جهلناها لم نستطع أن نقدر منشأ كل رأى وغايته ومتسرب الخطأ إليه أو إحاطة الصواب به"(١٣) .

من هذا المنطلق تتجلى الجذور الفكرية لحقيقة العامل ، إذ يتشابه موقف جمهور النحاة القائل بأن العمل النحوى من فعل المتكلم بواسطة اللفظ مع مذهب جمهور المعتزلة والأشاعرة بالنسبة للفعل الطبيعى حيث يرى المعتزلة أن الأجسام الموجودة فى الطبيعة لاتملك القدرة على التأثير أو الفعل لأنها تفتقد الإرادة والاختيار وأن الفاعل الحقيقى هو الحى القادر، ولا يختلف موقف الأشاعرة عن ذلك فهم يرون أن الأجسام لا يجوز أن تعمل فى غيرها شيئا وأنه لا يفعل إلا حي قادر مريد ولا يثبت لجماد فعل(١٤))

وجاء رأى ابن مضاء القرطبى فى العامل النحوى ترجمة صادقة لهذا التأثير إذ رأى أن اللفظ أو المتكلم لا أثر لهما فى العمل ، وأن الفاعل الحقيقي هو الله –عز وجل وحده– وقد التمس ابن مضاء من الشرع والعقل دليلا على إبطال الألفاظ بعضها في بعض فقال "وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول بذكرها ما المقصد إيجازه منها: أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله . ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل .....فإن قيل : بم يرد على من يعتقد أن معانى هذه الألفاظ هى العاملة ؟ قيل الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان ،

(١٣) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى ص٧٧ مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة ١٩٥٩م
(١٤) ينظر كتاب الانتصار لنقض الزمخشري للشلوبين ٢٠٤ تحقيق د محمد زغلول سلام

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الأول

المنطلقات الأساسية لأثر المذهب العقدي في الفكر النحوي

أولا : دلالة الألفاظ .

ثانيا : الحقيقة والمجاز.

ثالثا : العقل والنقل .

* * * *

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أولا : دلالة الألفاظ :

لما كان النص قد يدل علي أكثر من معنى بطرق مختلفة فقد أضحى ضروريا بحث طرق دلالة النصوص على معانيها التى تعد قواعد أصولية لغوية ترسم منهج الاجتهاد فى استثمار كافة طاقات النص فى الدلالة على معانيه وهو من أهم البحوث التى يقوم عليها استنباط الأحكام فى اللغة والعقيدة والأصول على السواء([١٨]).

وتبرز قيمة دلالة الألفاظ فى تقرير العقائد فى تبيان مناهج بعض المتكلمين ، فالمعتزلة كان من منهجهم تجريد الألفاظ العربية من المعانى التى تدل عليها ، فإذا جاء لفظ دال بعربيته على معنى من المعاني يصطدم مع مقاصدهم جردوه عن معناه ومدلوله كتجريدهم أسماء الله عن معانيها .فإنهم جعلوها أعلاما جامدة لا معنى لها مع أنها دالة بالوضع اللغوى على صفات ثابتة له فقالو عالم بلا علم ،وقادر بلا قدرة ، وحى بلا حياة .لان إثبات معانيها التى هى الصفات يقتضى عندهم تعدد القدماء ، والشبهة هذه بنوها على توهم التفريق بين الله وبين صفاته واعتبارها مخلوقات غيره .([١٩])

والأشاعرة كان من منهجهم تخريج بعض الألفاظ العربية على ما يوافق معتقداتهم كتفسيرهم الاستواء: بالاستيلاء أو الملك، واليد :بالقدرة أو النعمة ، والوجه :بالذات، فإن أشكل عليهم لفظ متعلق بإثبات الصفات الإلهية حرفوه عن ظاهره مع عدم التعرض لمعناه وهو ما يعرف عندهم بالتفويض الذي أشار اليه إبراهيم اللقانى بقوله :

وكل نص أوهم التشبيها أوله أو فوض ورم تنزيها ([٢٠])

---

[١٨]) ينظر : المناهج الأصولية لفتحى الدرينى صـ٢٦٧ـ الشركة المتحدة للتوزيع ـ تونس ـ

[١٩]) ينظر المقالات الإسلامية لأبى الحسن الأشعرى صـ٢٤٤/١ تحقيق محمد علم الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصرية ـ بيروت.

[٢٠]) تحفة المريد بشرح جوهرة التوحيد صـ٩١لابراهيم البيجورى ـ دار الكتب العلمية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتصرفهم هذا مخالف للعربية فإن المبنى دال على المعنى ، وإلا أصبحت الألفاظ عديمة المعانى والدلالات فتبطل الحاجة إلى اللغات .

أما منهج السلف فى نصوص الصفات فيتمثل فى الأخذ بظواهرها اللائقة به سبحانه من غير تبديل ولا تحريف ولا تغيير ،والفرق بين مقالة السلف ومقالة المفوضة فى الصفات : أن السلف أثبتوا الألفاظ وما تدل عليها من المعانى مع فهمهم المعنى المراد من حيث الوضع اللغوى ، ومن حيث معرفة مراد المتكلم فيعلمون معنى السمع والبصر والوجه واليدين ونحوها من الصفات ، لكنهم يفوضون العلم بالكيفية دون العلم بالمعنى ، أما أصحاب التفويض فإنهم وإن أثبتوا اللفظ وفهموه من حيث اللغة لكنهم توقفوا فى تعيين المراد منه فى حق الله ، وفوضوا العلم بالمعنى ، ومنعوا أن يكون ظاهره مرادا لاقتضائه التشبيه عندهم (٢١).

من هنا يظهر بجلاء أثر استثمار العلاقات التكاملية التى تربط بين مختلف علوم العربية ، وبخاصة ماقدمه النحو من علائق تربط بين تغير المباني وما يستتبعه من تغير فى المعاني بما يؤكد أن وظيفة النحو فى الأصل هي تخصيص المعنى وتحديده أكثر مما هي ضبط المبنى وتنظيمه ، إذ المعانى لا تتمايز ولا تخرج فى وضوح إلا أن يشار إلى كل معنى بلفظ يخصه ، فاللغة وسيلة إيضاح المعانى الغامضة وتنسيق المعاني المختلطة .

وقد عنى النحاة بهذا الجانب فقد قام النحو فى مقصوده الاعظم على تجاوز الأساليب التي نطقت بها العرب إلى استنطاقها للوقوف على القواعد التى تمكن من يتكلم اللسان العربى الى معرفة الغرض من استعمال اللسان ، "فلكل بنية

(٢١) ينظر منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة ٢/ ٥٨٢، ٥٨٣ د/عثمان بن على حسن ، مكتبة الرشد - الرياض و مناهج اللغويين فى تقرير العقيدة ٨٩/١د/محمد الشيخ عليو .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نحوية مايقصد منها ويراد ، والنحاة إنما يبنون العمل على قصد المتكلم وغرضه "([٢٢]).

أما الأصوليون فقد عنوا بنحو دلالة الألفاظ التى تتوقف على فهم طرق العرب فى تأليف الكلام وما يستخدمونه في هذا الباب من أدوات تدل على معان تطرأ على الكلام من عموم وخصوص وإطلاق وتقييد وقصر وتوكيد ونفى واستفهام وما يدل عليه سياق الكلام جملة من إيماء وإشارة الى غير ذلك مما تصدت له طرق الاستنباط اللفظي في استنباط القواعد والأحكام ([٢٣]).

لذا فإن المشرع إذا احتكم إلى اللغة للتعبيرعن إراداته ، فإن الأصل العام في فهم تلك الإرادة هو ما يقضى به منطق اللغة وخصائصها فى البيان ،إذ كل نص يجب أن يفهم على أساس المعنى الحقيقى المتبادر منه عند الإطلاق ،ويجب العمل بما يدل عليه ظاهر كل نص.،فاللفظ المطلق يجرى على إطلاقه ولايقيد إلا بدليل ، والعام يجرى على عمومه ولا يخصص إلا بدليل ، والخاص يعمل بمعناه الحقيقى ولا يصار إلى المجاز إلا بدليل([٢٤]) .

إن منهج الاجتهاد بالرأي فى مباحث العقيدة واللغة المتعلقة بالنص من حيث أساسه يرشد إلى أنه ليس استنباطاً عقليا محضا ، ولكنه استنباط ينطلق من منطلق اللغة الذى يجب أن يقر الاحتمال أو المعني الذى يؤول اليه اللفظ بوجه من وجوه دلالته ([٢٥]). أو عن طريق التوسع اللغوى الذى يسمى " مجازا" مع بيان العلاقة المانعة من إرادة المعنى الأصلى أو بالاستناد إلى عرف الشارع أو عادة الاستعمال ، إذ الأصل فى النصوص اللغوية والشرعية أن تكون معبرة بذاتها عما

---

[٢٢]) البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٢/ ٣٧.

[٢٣]) ينظر قصد المتكلم بين النحويين والأصوليين د/ أحمد طه الفلال ، بحث منشور فى مجلة قطاع اللغة العربية- ع٦ - صـ٤٠٠.

[٢٤]) أصول الإفتاء والاجتهاد التطبيقي لمحمد أحمد الراشد ٣٩/٢ دار المحراب - عمان .

[٢٥]) دلالة الألفاظ باعتبار الوضع على ثلاثة أنواع ١) دلالة المطابقة ٢) الدلالة التضمنية ٣) دلالة الالتزام ، أما طرق الدلالة اللفظية فهي أربع (عبارة النص ، وإشارة النص ، ودلالة النص ، ودلالة الاقتضاء) ينظر تفصيل ذلك فى دلالة الألفاظ عند الأصوليين أ.د محمود توفيق سعد صـ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تتناوله من معا ن ، ولا يجوز إضافة لفظ أو إضمار معنى إليها ؛ لأن تقدير لفظ زائد، أو إضافة معنى على النص الشرعي خلاف الأصل ولا يصار إليه إلا إذا اقتضى ذلك ضرورة ماسة ليستقيم معناه عقيدة وشرعًا أو واقعًا وعرفًا (٢٦).

ولما كانت الشريعة منزلة باللغة العربية ، كان من الطبعي أن تجرى على قواعد العربية معني وإعراباً ، لذا فقد ضل قوم عندما تصرفوا فى سياقات اللغة بالتأويل دون مراعاة لما تعرفه العرب فى لغاتها ، وما تدل عليه النصوص من المعانى الشرعية بصيغتها العربية من ذلك :

١) مسألة خلق القرأن :

استدل الجهمية على خلق القرآن بقوله تعالى ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴿٣﴾ ﴾ الزخرف: ٣ (٣). فادعوا أنه لا يقال لشيء "جعلناه" إلا وهو مخلوق ، فضلُّوا بهذا التأويل عن سواء السبيل ، وجهلوا فيه مذاهب أهل البصر بالعربية(٢٧) .

٢) مسألة الاستواء :

احتجت الجهمية والمعتزلة والأشاعرة من بعدهم على نفى صفة الاستواء بأن الاستواء في اللغة : الاستيلاء أو الملك ، فجاؤوا بما يوافق معتقدهم ، وذلك لا تعرفه العرب (٢٨) .

٢٤، ٢٥ وما بعدهما- دار الامانة- مصر ، والمناهج الأصولية صـ٢٧ ، وأصول الافتاء للراشد ٤٠/٢.

٢٦) أصول الافتاء للراشد ٤٤/٢

٢٧) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي صـ١٢٦ - بيروت - دمشق.

٢٨) مناهج المؤولين في تقرير العقيدة الى نهاية القرن الرابع للشيخ د/ محمد الشيخ علو محمد صـ١٠٤- دار المناهج - الرياض.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣) مسألة الرؤية :

اختلف المتكلمون في مسألة رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة ، فذهب أهل السنة الى ثبوت الرؤية وذهبت المعتزلة والجهمية إلى المنع وأولوا قوله تعالى "وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة" القيامة (٢٢،٢٣). إلى أنه أراد بذلك الانتظار فخالفت بهذا التأويل جميع لغات العرب وما يعرفه الفصحاء من كلامها . [٢٩] وغير ذلك من مسائل مثل الاحتجاج بالقدر ومسألة خلق الله لأفعال العباد مما هو معروف مشتهر في بابه .

وللتدليل على مدى قوة أثر دلالة الألفاظ في النحو والإعراب ، أذكر مثالا واحدا وهو الفرق بين دلالة (علم) و(عرف) :

من المعلوم أن "علم "فعل ناسخ من أخوات "ظن" يدخل على المبتدأ والخبر فينصبهما مفعولين له ، وهى من أفعال القلوب التي تفيد نسبة الخبر الذي أصبح مفعولا ثانيا إلى المبتدأ الذي أصبح مفعولا أولا على وجه اليقين غالبا ، وقد تفيدها على وجه الرجحان.

ويذكر بعض النحويين أنها قد ترد بدلالة مغايرة لهذه الصورة بأن تفيد مجرد قيام المعلوم المفرد بلا نسبة فى الذهن ، وهى دلالة "عرف" وحينئذ تفقد بعض خصائصها ،ويختلف أثرها اللفظي باختلاف مدلولها المعنوي ، فتقتصر على نصب مفعول به واحد كما هو حال "عرف" .

وهذه الدلالة لـ"علم" كانت محل خلاف بين المعربين ([٣٠]) لما تحمله - عند بعضهم - من قصور في نسبة حصول المعلوم عن دلالتها الأولى([٣١]) .

---

[٢٩]) الرد على الجهمية للإمام احمد بن حنبل صـ١٣٠ وما بعدها .

[٣٠]) ينظر تفصيل هذا الخلاف في كتاب الأثر العقدى للدكتور / محمد السيف ٤٩٥/١ / ٥١٠

[٣١]) ذكر بعض المحققين الفرق بين العلم والمعرفة بأمور منها :

١- أن تعلق المعرفة هو الذوات منفردة عن المعاني الزائدة وهذا لا يليق قصر علم الله عليه ، بخلاف العلم فأصل وضعه هو للأشياء المركبة من الذات والصفة والنسبة بينهما .

٢- أن المعرفة تكون حاصلة ومكتسبة بعد جهل سابق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولقد جاءت "علم" مسندة إلى الله تعالى مكتفية بمفعول واحد في مواضع عدة ، منها : قوله تعالى من سورة الأنفال من آيـة (٦٠) ﴿ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ ، ومن سورة التوبة مـن آيـة (١٠١) ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ "بما يومئ موافقتها لـ"عرف" في الدلالة . ولما كانت "عرف" مما لم يرد نسبته إلى الله تعالى ، اختلف رأى النحويين في مـدى ثبـوت هـذه الدلالـة لـ"علم" على ثلاثة أقوال :

الأول : أن (علم) تحمل على (عرف) فتنصب مفعولا واحدا وهذا ثابت في اللغـة وفي نصوص القرآن الكريم يقول سيبويه " وقد يكون "علمت "بمنزلة "عرفـت" لا تريد إلا علم الأول ، فمن ذلك قوله تعالى "ولقد علمتم الذين اعتـدوا مـنكم فـي السبت " البقرة(٦٥) ، وقال سبحانه " وءاخرين من دونهم لاتعلمونهم الله يعلمهم " الأنفال (٦٠) فهي بمنزلة "عرفت " كما كانت "رأيت على وجهين . فالآيـة هنـا كقولك لاتعرفونهم الله يعرفهم" ([٣٢]).

الثاني : أن "علم" قد تأتي مسندة إلي غير الله ، فيجوز أن تكون بمعنـى "عـرف" فتنصب مفعولا واحدا ، وقد تأتي مسندة إلى الله تعالى فيمتنـع حينئـذ أن تكـون بمعنى "عرف" وما جاء منها مقتصرا على مفعول واحد فلا بد معهـا مـن تقـدير مفعول ثان لتبقى على معناها .

٣- أن المعرفة تكون بإدراك الشئ عن طريق التفكير والتتبع لأثره.
٤- أن المعرفة في الغالب تكون لما غاب عن القلب بعد إدراكه فإذا أدركه فقد عرفه ولا يقال علمه ف"المعرفة" نسبة الذكر النفسي وهو ما كان غائبا عن الذكر ان .
[٣٢]) الكتاب لسيبويه ١/ ٢٧٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال السمين الحلبى فى آية سورة الأنفال :" فى هذه الآية قولان : أحدهما : أن (علم) هنا متعدية لواحد لأنها بمعنى (عرف) ولذلك تعدت لواحد ، والآخر :أنها على بابها فتتعدى لاثنين ، والثانى محذوف أى :لاتعلمونهم قارعين أو محاربين ، ولا بد هنا من التنبيه على شئ ، وهو أن هذين القولين لايجوز أن يكونا فى قوله (الله يعلمهم)بل يجب أن يقال إنها المتعدية إلى اثنين ،وإن ثانيهما محذوف لما تقدم لك من الفرق بين العلم والمعرفة" (٣٣).

الثالث : أن (علم) لا تأتى بمعنى (عرف) مطلقا بل هما حقيقتان متغايرتان ، وما جاء منها ناصبا لمفعول واحد فهو مفعوله الأول ، ويجب تقدير الثاني .

قال السهيلى :" وما زعموه من قولهم :قد يكون (علمت) بمعنى (عرفت) واستشهادهم بالآى التي استشهدوا بها ليس هو حقيقة لأن تعدى (علمت) إلى مفعول واحد فى اللفظ لا يخرجها إلى معنى (عرفت) ؛ لأنها لا تتعدى إلى

مفعول واحد فى اللفظ على نحو تعدى(عرفت) ولكن على جهة المجاز والاختصار" (٣٤).

إذاً مبنى المسألة حول الدلالة اللفظية للكلمات وما يستتبع ذلك من أثر فى المعنى والإعراب ، ورأى "السهيلى" الذي يبدو فى ظاهره ردا على سيبويه ، فى الحقيقة "سيبويه" هو الذى فتح الباب لأنه هو الذي قال بحمل وتنزيل (علم) على (عرف) مما دفع "السهيلي" بالتصريح بأن المسألة من باب المجاز لا الحقيقة ومقتضى الرأيين يبرز أثر الحقيقة والمجاز في الدرس النحوي.

* * * *

(٣٣) الدر المصون للسمين الحلبي ٥/ ٦٣٠ تحقيق د/ أحمد الخراط .
(٣٤) نتائج الفكر للسهيلى /٣٣٩ تحقيق د/البنا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيا : الحقيقة والمجاز :

ترتبط قضية الحقيقة والمجاز بذلك الخلاف المذهبي بين المعتزلة والأشاعرة ، وما نتج عنها من مواقف حول أصل اللغة ونشأتها ، بل يمكن القول بأن هذه المسألة لم تكتسب هذه الأهمية فى الثقافة العربية والإسلامية لولا تعلقها بهذه المسائل العقدية.

فالمعتزلة الذين قالوا باصطلاحية اللغة ، أثبتوا المجاز فى القرآن واللغة عموما واتخذوه سلاحا لتأويل النصوص القرآنية التى لا تتفق وأصولهم الفكرية ، وخير من يمثل هذا الاتجاه ابن جنى فى كتابه الخصائص إذ عقد بابا عرف فيه الحقيقة والمجاز (٣٥) ، ثم أردفه بباب سماه (باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة) (٣٦) ، ثم ظهر أثر هذا الباب فى باب أخر سماه (باب ما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية) طبق فيه مأصله في باب الحقيقة والمجاز واحتفل به واسترسل وخصه بشواهد عدة ، وأخذه منطلقا لتأويل الصفات الإلهية ، وحملها على المجاز ، أو التشبيه أو الاستعارة ، وطعن فيمن أثبتها فوصمهم بالجهل وعيرهم بالتشبيه من ذلك في قوله :

" إعلم أن هذا الباب من أشرف أبواب الكتاب ،وأن الانتفاع به ليس إلى غاية . ولا وراءه من نهاية وذلك أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها ، وحاد عن الطريقة المثلى إليها .فإنما استهواه واستخف حكمه ضعفه فى هذه اللغة الكريمة الشريفة التى خوطب الكافة بها ، وعرضت عليها الجنة والنار من حواشيها وأحنائها ، وأصل اعتقاد التشبيه لله تعالى بخلقه منها ، وجاز عليهم بها وعنها... ثم شرع فى ذكر مجموعة من نصوص الصفات ومستنده الأول فى هذا

---

(٣٥) الخصائص لابن ٢/٤٤٢ - ٤٤٧.

(٣٦) الخصائص ٣/٤٤٧/٤٥١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هو حمل هذه النصوص على المجاز فقال : «وطريق ذلك أن هذه اللغة أكثرها جار على المجاز ، وقلما يخرج الشيء منها على الحقيقة ..الى أن قال : لو كان لهم أنس بهذه اللغة الشريفة أو تصرف فيها أو مزاولة لها لحمتهم السعادة بها ما أصارتهم الشقوة إليه بالبعد عنها (٣٧) .

ولعل من أهم الأسباب التى جعلت المعتزلة تنتصر لمبدأ المجاز وتدافع عنه ، ما وجدوه في القرآن من آيات يوحى ظاهرها بالتجسيم والتشبيه فكان المجاز وسيلتهم لتأويل هذه الآيات وصرفها عن معناها الظاهري إلى معنى أخر يتفق مع أصولهم الفكرية وتحقيق التنزيه الكامل للذات الإلهية .

ولعل هذا أيضا ثمرة من ثمار موقفهم من قضية التوقيف والاصطلاح فى اللغة .إذ قد أثرت فى موقف النحويين واللغويين من السماع ، حيث مال القائلون بالتوقيف إلى التمسك بالرواية والنقل ، على حين اتجه القائلون بها بالاصطلاح . ومنهم المعتزلة ــ إلى التوسع في القياس ومعارضته السماع ولعل هذا كان ثمرة من ثمار نزعتهم العقلية الخالصة .

أما الأشاعرة فقد وقفوا موقفا وسطا بين المعتزلة الذين بالغوا فى استخدام المجاز وبين الظاهرية الذين أنكروا وجوده وتمسكوا بالمعاني الحرفية لنصوص القرآن وآيات الصفات .

ولما كانت الشريعة منزلة باللغة العربية ،كان من الطبيعي أن تجرى على قواعد العربية معنى وإعرابا ، وتتأثر بها فى مختلف الأحكام الشرعية ، ويكون لها دور مباشر فى فهم العقيدة الصحيحة .انطلاقا من الوعى بالفرق بين ما هو فكرى مذهبي وبين ما هو لغوي ومعرفي .

(٣٧) السابق ٣/ ٢٤٥/ ٢٥٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إذا فقد على البلاغيون و النحويون و الفقهاء بهذا الباب . أما البلاغيون فقد كان المجاز لما فيه من سعة فى صرف اللفظ عن ظاهره ملاذا قريبا للأشاعرة وغيرهم من المتكلمين فى تخريج النصوص التى تتعارض مع أصولهم وفى هذا يقول الجرجانى "ومن كان له رسوخ قدم فى علم البيان ، حمل أكثر ماذكر من الآيات والأحاديث المتشابهة على التمثيل والتصوير وبعضها على الكناية وبعضها على المجاز ، مراعيا لجزالة اللفظ وفخامته ، ومجانبا عما يوجب ركاكته . فعليك بالتأمل فيها وحملها على ما يليق بها "([38]) .

أما النحويون والفقهاء ، فلقد أحسن الإسنوى صنعا فى الربط بينهما فى كتابه القيم"الكوكب الدرى فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية" فى باب الحقيقة والمجاز ([39]) إذ ذكر أن أدلة الفقه إنما هى الكتاب والسنة ، وهذان المصدران عربيان ، فإذا لم يكن الناظر فيهما عالما بالعربية وأحوالها ، محيطا بأسرارها وقوانينها ، تعذر عليه النظر السليم فيهما ومن ثم تعذر عليه استنباط الأحكام منهما ، ثم ذكر أن أغلب النحاة قد أهمل ذكر هذا الباب ،وقد ذكره أبو حيان فى الارتشاف فتبعه على ذلك ، ثم ذكر أن من أنواع المجاز الإضماركقوله تعالى" واسأل القرية التى كنا فيها" يوسف (٨٢) ومن فروع ذلك فى المسائل الفقهية : ماإذا أشار إلى عبده الذى هو(أسن) منه فقال هذا ابنى، فيحتمل أن يكون عبر بالبنوة عن العتق فيحكم بعتقه ، ويحتمل أيضا أن يكون فيه إضمار تقديره مثل ابنى –أى فى الحنو – أو فى غيره فلا يعتق.([40])

ومن أنواعه أيضا : إطلاق المصدر على الذات كقولك رجل عدل وصوم ومنه قول الشاعر:

فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ومن يبدأ أعق وأظلم ([41])

---

[38]) شرح المواقف للجرجانى ٢/ ٣٦٧

[39]) الكوكب الدرى للإسنوى /٤٣٢تحقيق د/محمد حسن عواد –دار عمان- الأردن .

[40]) السابق/٤٣٣،٤٣٢

[41]) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب ٣/ ٤٥٩ وشرح شواهد المغنى ١٦٨/١ وشرح المفصل ١٢/١ والمعجم المفصل لشواهد العربية ١٨٩/٧

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فإن قصدت بإطلاق المصدر المبالغة لدوامه عليه لم تؤوله ، وإن لم ترد المبالغة فقال البصريون : إنه على حذف مضاف تقديره : ذو صوم وعدل : أي عدالة ، وقال الكوفيون : إنه واقع موقع اسم الفاعل تقديره : صائم وعادل . .. ومن فروع المسألة ما إذا قال لزوجته : أنت طلاق أو الطلاق أو طلقة فإنه يكون كناية على الصحيح بأحد التقديرات المتقدمة ،وقيل إنه صريح لأن طالقا فرع عنه ، وهو صريح ([42]) .

ثم ذكر أنواعا أخرى للمجاز مثل إطلاق اسم البعض على الكل ، والمجاورة ، والاستثناء المنقطع عنده مجاز ، لأن الاستثناء إذا تردد بين الاتصال والانقطاع فالأصل هو الاتصال لأنه الحقيقة ، إلى غير ذلك مما ذكره منزلا الأصول النحوية على الفروع الفقهية.

كما أحسن الأصوليون صنعا حين فرقوا بين الوضع والاستعمال والحمل ، فالوضع : جعل اللفظ دليلا على المعنى وهو من صفات الواضع ، والاستعمال : إطلاق اللفظ وإرادة المعنى وهو من صفات المتكلم ،والحمل : اعتقاد السامع مراد المتكلم فهو من صفات السامع .

بهذه الثلاثة يسلس الكشف عن دلالة الحقيقة والمجاز ،، إذ الكشف عنهما لا تكون فى البحث عن دلالتهما المعجمية فقط ، ولكن يتعين على مستنبط الأحكام أن يبحث عن السياق الذى ورد فيه كما يبحث عن القرينة التى تعين المعنى المراد من اللفظ ، فلا يدرس المجاز بعيدا عن سياقه ، وذلك ضرورة لا مفر منها للوقوف على معناه وللتدليل على ذلك أذكر مثالا واحدا هو:

(كان بين الحقيقة والمجاز)

[42]) الكوكب الدرى/٤٣٥/٤٤١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وردت (كان) كثيرا فى القرآن الكريم مقررة صفة من صفات الله تعالى كالرحمة والمغفرة والعلم والحكمة وغيرها ، ولما كانت الصيغة تدل فى أصل وضعها اللغوى على الزمن الماضى بوصفها فعلا ماضيا ، وقد جاءت فى مثل هذه المواضع لصفة من صفات الله تعالى التى تنزه عن الانقطاع والزوال ، لذا فقد جرى خلاف بين المعربين حول دلالة"كان" من حيث اتصال خبرها وانقطاعه، وكان مبعث ذلك الخلاف هو المعنى العقدى المقر بثبوت هذه الصفات فى كل الأزمان ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، وعلى هذا تتخرج جميع الصفات الذاتية المقترنة ب"كان" ، وقد انعقد الإجماع على أن "كان" فعل ماض فهى باقية على أصل وضع الفعل الماضى ، لذا فقد تجاذب دلالة "كان" على الدوام معنى عقدى متصل بصفات الله وأفعاله ، وأصل لغوى تمسك به بعض النحويين والمعربين طردا لما هو لازم فى كل فعل ماض من الانتهاء والانقطاع([٤٣]) .ومما لاريب فيه أن خروج (كان) عن أصل وضعها اللغوى قد أخرجها ذلك من دائرة الحقيقة إلى المجاز.

* * * *

[٤٣] ينظر : البرهان للزركشى ٤/١٢٧،١٢٦، وأمالى ابن الشجرى ٣/٤٨٣،والكتاب لسيبويه ٤٥،١٢،١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثا (العقل والنقل)

إن بروز العقل كإشكالية معرفية ومرجعية فى قضايا العقيدة قد ارتبط ظهوره بعلم الكلام ، فقد ظهرت إشكالية العقل والنقل كمحور رئيس فى فكر المعتزلة الذين حاولوا إيجاد حل لها بتأسيس قضايا العقيدة على العقل بأن يجعل العقل حكما ومرجعا ، رافضين بذلك الاتجاه الذى يؤسس سلطة الدين بناء على النقل والنص وحده ،وهذه القضية قد مثلت خلافا منهجيا جوهريا بين المعتزلة وأهل السنه والجماعة ولا تزال آثارها تتنازع الفكر العربى و الإسلامى إلى اليوم كما يتكشف ذلك فى مختلف الجدليات والتفريعات المرتبطة بالأصالة والمعاصرة.

فمنهج أهل السنة قائم على:

أ) أن مصدر التلقى هو الوحى من الكتاب والسنة ثم الإجماع المبنى عليهما أو أحدهما ، وأما الفطرة والعقل السليم فهما رافدان مؤيدان ولا يستقلان بتقرير العقيدة .

ب) وجوب تقديم الشرع على العقل عند توهم التعارض مع اليقين بأنه لايمكن أن يتعارض النقل الصحيح مع العقل الصريح.

ج) الأصل فى أسماء الله وصفاته إثبات ماأثبته لنفسه من غير تمثيل ولا تكييف، ونفى مانفاه الله عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ، مع المحافظة على المصطلحات والألفاظ الشرعية ، لأن أمور العقيدة توقيفية ، وهذا استلزم عندهم ترك الأخذ بعلم الكلام والمقدمات العقلية المخالفة للنقل ، كما استلزم ترك الأخذ بعلم الكلام والمقدمات العقلية المخالفة للنقل.(٤٤)

٤٤) ينظر : مجمل أصول أهل السنة والجماعة فى العقيدة د/ ناصر بن عبد الكريم العقل من ص٧-٩ بتصرف -دار الوطن -الرياض ط١ ١٤١٣هـ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما المعتزلة فقد كان من أهم سمات منهجهم : أنهم جعلوا العقل هو الأصل الذى يفيئون إليه فى تقرير أصول العقائد ، وذلك أن مايحكم به العقل عندهم ، فلا سبيل إلى مخالفته ، ويغدو قريبا من المسلمات التى لا مجال لإنكارها ، وقد رأوا فيما سموه بـ" القواطع العقلية" طريقا علميا فى إثبات حدوث العالم ووجود الخالق والكلام فى صفاته وأفعاله وغير ذلك مما يتصل بالعقائد.

وليس أدل على ذلك من جعلهم العقل مقدما فى سلم الاستدلال على الكتاب والسنة ، يقول القاضى عبد الجبار "الأدلة ثلاثة : دلالة العقل ، لأنه يميز بين الحسن والقبيح ، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة ، وكذا السنة والإجماع ، وربما تعجب بعضهم من هذا الترتيب فيظن أن الأدلة هى الكتاب والسنة والإجماع فقط أو يظن أن العقل إذا كان يدل على أمور فهو مؤخر وليس الأمر كذلك"([٤٥]) .

وقد يسأل سائل : من أين للعقل كل هذه السلطة التى نسبها له المعتزلة؟ والجواب عندهم : أن هذا السلطان يستمده العقل من الله فالله تعالى كما يقول القاضى عبد الجبار " لم يخاطب إلا أهل العقل"([٤٦]) فهو الذي جعله كما يقول الماوردى " للدين أصلا وللدنيا عمادا"([٤٧]) ومع ذلك فإن أى قراءة نقدية للفكر المعتزلى يحسن بها أن تدرج فى مخيلتها نقد هذا الفكر لأنه لم يخل من مفارقات وتناقضات من ذلك ما ذكر منذ قليل من تقديمهم العقل على النقل ، والأولى عند أولى النهى أن لايجعل العقل حاكما بإطلاق ، لأنه قد ثبت عليه حاكم بإطلاق وهو الشرع ، فيجب أن يقدم ما حقه التقديم -وهو الشرع- ويؤخر ما حقه التأخير وهو- العقل- لأنه لا يصح تقديم الناقص حكما على الكامل ، لأنه خلاف المعقول والمنقول ، ولذا قيل : اجعل الشرع فى يمينك والعقل فى يسارك تنبيها على تقديم الشرع على العقل([٤٨]) .

---

[٤٥])ىنظر فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضى عبد الجبار بن أحمد ص١٢٨- طبعة تونس .
[٤٦]) السابق ص١٢٧.
[٤٧]) أدب الدنيا والدين للماوردى ص١٠١ طبعة القاهرة ١٩٧٣.
[٤٨]) الموازنة بين العقل والنقل د/ يوسف القرضاوى من بحث له منشور على شبكة المعلومات - بدون ترقيم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولعل هذه المبالغة من المعتزلة في اعتدادهم بالعقل هي التي أدت إلى ظهور المدرسة الظاهرية المبالغة في الاعتداد بالنقل ، ولعل من يمثل هذه المدرسة (ابن حزم الظاهري ت ٤٥٦ هـ) صاحب الإحكام والمحلى والفصل في الملل والمحل وغيرها ، وهو أحد العقول العبقرية في تراث الإسلام ، لكن هل من سار على هذه المدرسة أخذ من الظاهرية جمودها على النص وحرفيتها في التفسير ورفضها للقياس والتعليل واعتبار أن لها مقاصد شرعية وحكما واقعية تنشد من ورائها لذا كان من أبرز سماتهم : اهتمامهم بالمختلف فيه قبل المتفق عليه ، وبالشكل قبل الجوهر وبالظاهر قبل الباطن مع تركيزهم على النصوص الجزئية دون وصلها بالمقاصد الكلية .

أما الأشاعرة والماتردية فقد كانوا أكثر اعتدالا لجمعهم بين العقل والنقل على الرغم من اعتدادهم بالمقدمات المنطقية والعقلية والأخذ بالقانون العقلي إلا أنهم عند التعارض يقدمون الشرع على العقل لعلمهم أن العقل الصريح لا يناقض النقل الصحيح. يقول الجويني" وإن كان مضمون الشرع المتصل بنا مخالفا لقضية العقل فهو مردود قطعا بأن الشرع لايخالف العقل ولا يتصور في هذا القسم ثبوت سمع قاطع"(١٩) ثم أوجبوا صرف دلالة الألفاظ بالتأويل عند إيهام التعارض مع العقل يقول الغزالي" وأما ما تقضي العقل باستحالته فيجب فيه تأويل السمع به ، ولا يتصور أن يشتمل السمع على قاطع مخالف للمعقول ، وظواهر أحاديث التشبيه أكثرها غير صحيحة ، والصحيح منها ليس بقاطع بل قابل للتأويل" (٢٠)

(١٩) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في الاعتقاد للجويني ص٢٠٣ ـ تحقيق تميم أسعد ـ بيروت .
(٢٠) الاقتصاد في الاعتقاد لأبي حامد الغزالي ٢٣٢ ـ مكتبة الهلال ـ بيروت ـ ط١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[illegible] هذه المدارس المعاني في الطاقية والمعاني في
[illegible] والمتوسطين الموجود في الطاقية والثانية هو الذي [illegible]
[illegible] عند بهذه المدارس عند جميع المسلمين والصوفيين والمفسرين
[illegible] ومنهم من له عند الصوفيين خاص لا تضبط فيه الحروف وتوسع
[illegible] الصوفي في الطاقية الإسلامية [illegible] ما تلخص في حين مفهوم النور

• • • •

[illegible]

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التأويل

التأويل لغة : الترجيع وحمل اللفظ على غير معناه الظاهر، ففي لسان العرب : التأويل له معان متعددة منها : الرجوع من : آل الشيء : يؤول إلى كذا : أي رجع وعاد إليه ، والترجيع : يعني الرجوع مرة بعد مرة ،ويستعمل التأويل بمعنى الخبر والتدبير وبمعنى التفسير والتوضيح والظهور(*) .

وهذه المعطيات المعجمية هي نفسها التي استند إليها المفهوم الاصطلاحي الذي تعارف عليه العلماء في المجالات المختلفة ، مع التخصيص الذي يتنوع بتنوع المجال الذي يستخدم فيه التأويل

والتأويل شرعا عند الجرجاني صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله موافقا للكتاب والسنة(**)

والتأويل في الفكر الإسلامي هو تفسير النصوص الدينية على غير ظاهرها تفسيرا يختلف مع ما يعتقده الناس من هذا الكلام لما يلتمسوا في أن يجعلوا دلالة الخبر يوافق معتقداتهم العقلية وبدأ بالبحث عن الأوجه اللغوية والنحوية التي تعلل وظيفتها في دلالة الآيات على المعتقد فقد طمع كل المستدلين في تأويل الخبر إلى الشبه في أن تكون الصحة اللغوية برهانا على صحة تأويلهم وفساد تأويل غيرهم فبات التأويل اللغوي على صحة التأويل دليلا ماديا موضوعيا على صحة التأويل وفساد ما عداه مما لا تحتمله اللغة (***) .

(*) لسان العرب (أول).
(**) التعريفات للجرجاني ص ٣١.
(***) ينظر : الشبه اللغوية في كتب التفسير د. الهادي الجطلاوي ص ٣٨١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولا أدل على ذلك من أن المعتزلة قد أولوا كل الآيات التي تؤذن بالجسمية والمكانية لله تعالى ؛ وهذا باب لا حدود له عند المعتزلة كتأويلهم التجلى : بتجلى أمر الله أو قدرته ، وإتيانه في ظلل من الغمام : بمجئ أمره ، ومجيئه إلى الموقف للقضاء : بمجئ أمره أو ملائكته ، وهو من أكثر الوسائل التي اعتمدتها المعتزلة في الصفات([٥٤]).

أما أهل السنة فلم تجاوز تأويلاتهم ثوابت العقيدة ، وقد شكلت طوقا محكما تمسك بأطرافه المفسرون والمحدثون مثبتين أن أكثر الخلافيات إنما منشؤها من تفاوت الدرجات فى علم العربية ، لذا فإن كل وجه إعرابى يفضى إلى معنى قد يخالف فيه ما أفضت إليه الوجوه الأخرى يجعل الآيات القرآنية تنفتح على أغراض متعددة ومعان متنوعة ، وقد تكون جميعها مقصودة وهو ما يقود إلى التوسع فى المعنى بضوابطه ويجعل جميع الأوجه المحتملة مطلوبة وهذا من أسرار النظم القرآنى.

وجاء كتابا الإمام عبد القاهر (دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة) خير دليل على هذا الاتجاه ، إذ التأويل عنده عملية تذوقية للمعنى العميق فى النص وقد سماه بالمعنى الثانى أو معنى المعنى ، فعنده المعنى الأول يفهم من دلالة اللفظ وحده ، ومعنى المعنى هو الذى يحتاج إلى تأويل يستند إلى التأمل العقلى وهو كما يقول" أن تعقل من اللفظ

معنى ثم يفضى ذلك المعنى إلى معنى آخر ومدار هذا على الكناية والاستعارة والتمثيل "([٥٥]) .

[٥٤]) مناهج اللغويين فى تقرير العقائد ص٧٨ بتصرف.
[٥٥]) دلائل الإعجاز ٢٦٣ تعليق محمود شاكر مكتبة الخانجي بالقاهرة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهناك باب للتأويل الذى يستدعيه التجوز الإسنادى ، وقد اهتم به الإمام عبد القاهر فى باب المجاز العقلى اهتماما بالغا ، ذلك أن المتكلم إذا لم يتأول ولم يقصد التجوز لم يكن كلامه مجازا كقول الدهرى"أهلكنى الدهر " والتأول هنا ضرب من التخيل فقولنا : أنبت الربيع الأزهار ، الفاعل الحقيقى هو الله ، ولكن أسند الفعل إلى زمنه بقصد التأول والتخيل : أى تخيل غير القادر قادرا بناء على العرف الجارى بين الناس ، أن يجعلوا الشئ إذا كان سببا فى وجود الفعل كأنه فاعل ، فلما أجرى الله العادة أن تورق الأشجار وتظهر الأنوار ، وتلبس الأرض ثوب شبابها فى زمن الربيع صار يتوهم فى ظاهر الأمر ومجرى العادة كأن لوجود هذه الأشياء حاجة إلى الربيع ، فأسند الفعل إليه على هذا التأول.([٥٦]).

بهذا يتبين أن التأول هنا التوهم والتخيل بناء على العرف والعادة وهذا مما يجعله شبيها بالحقائق ، كما تبين سبب اهتمام الإمام -رحمه الله- بهذا الباب لاتصاله فى أكثر شواهده بما يمس الاعتقاد : أى إسناد الأفعال لغير الله ، فلا بد من قصد التأول والتجوز([٥٧]).

ولعل مذهب ابن مضاء فى السالف الذكر"العامل" انطلقت من هذا الإسناد ، فجاء رأيه فى المسألة أقرب إلى اللفتة الدينية منها إلى الفتوى النحوية.

التأويل عند الأصوليين والمتكلمين:

لا يختلف معنى التأويل عند الأصوليين عن معناه عند المتكلمين فى كونه صرفا للفظ عن معنى راجح إلى معنى آخر بقرينة تقتضى ذلك ، والتأويل لكونه احتمال مرجوح فى الأصل يفتقر إلى دليل يعضد هذا الاحتمال ويصيره راجحا على المعنى الحقيقى الظاهر المتبادر من اللفظ لغة أو على ما يقتضيه أصل الحل العام ، أو ما يغلب على ظن المجتهد .

---

[٥٦]) ينظر : أسرار البلاغة ٣٨٦ بتصرف

[٥٧]) ينظر للمزيد: التأويل معاييره ،إيجابياته وسلبياته بين القدماء والمحدثين د/محمد شادى من بحث له منشور فى مجلة ندوة البلاغة العربية بجامعة أم القرى ص٢٤٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومدخل التأويل فى النصوص الشرعية مبنى على مدى وضوح دلالتها ، إذ إنه من البدهى ألا تكون النصوص فى مرتبة واحدة من حيث مدى قبولها للاجتهاد بالرأي تخصيصا وتقييدا وصرفا من الحقيقة إلى المجاز أو من حيث تقسيم النص إلى محكم ومتشابه أو ظاهر ومجمل " والأصوليون يعكسون هذه الدرجات فى وضوح النص ويبحثونها من زاوية مقابلة أيضا يشرحون بها درجات الإخفاء والإشكل والإجمال والتشابه"(٥٨).

ولما كان الخطاب القرآنى قد جاء فى معظمه بطريقة كلية ومجملة ، لذا كان الخطاب فيه حاملا لكثير من المعانى والاحتمالات ، إذ التأويل يتعلق بالمعاني لا بالألفاظ يرجح المجتهد مايرى أنه مقصود الشارع من النص إذا ما أرشد

الدليل الصحيح إليه ، ولا شك أن تعدد الاحتمالات والمعانى للخطاب الشرعى واختلاف المتأولين له كان ذا أثر بالغ فى أغلب المسائل الفقهية الفرعية منها والجزئية تبعا لاجتهاد وفهم كل منهم .

ولقد الفقهاء كانوا أكثر تحديدا لمفهوم التأويل القائم على النظر والتأمل والقياس والاستنباط بالدليل ، وكانوا أكثر تشددا من غيرهم فى ضوابط التأويل وصفات المتأول فقالوا " هو العالم الذى يبحث وينظر ويتأمل فيستنبط بالدليل لتحصيل معنى محتمل من كلام لا يدل عليه بظاهره ، وهو العارف بأدوات الاستنباط ، ومتى يكون الاجتهاد فرضا أو كفاية أو ندبا ، وما الذى يجتهد فيه وما الذي لا يجتهد فيه ، وما الذي له وما الذي عليه وغير ذلك من الأمور المهمة المتعلقة بالاجتهاد فى العقيدة ومسائل الشريعة"(٥٩).

---

٥٨) أصول الإفتاء للرشد ٣٦/٢

٥٩) معايير التأويل والمتأولين لأبى عمر الحسينى بن عمر ص١١ دار الكتب العلمية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد تنوعت الأفهام وتشعبت المذاهب في تأويل النص القرآني ، ولا سيما نصوص الفقه والعقيدة ، ففسرت بمستويات وتوجهات مختلفة ، وخضعت لتأويلات متعددة ، وقد نشأت فرق واتجاهات في علوم التشريع والعقائد ، إذ تأسست في ميدان التشريع المذاهب الفكرية الشهيرة في الفكر السني وتمثلت بكل من المذهب الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي والظاهري ، وفي ميدان العقيدة تشكل المذهب المعتزلي الذي خرج على الجماعة في أصوله وأدلته ، ثم انبثق عنه الفكر الأشعري ليرد عليه نصرة لرأي الجماعة ، ثم تلا ذلك المذهب الماتريدي ، ينضاف إلى ذلك التوجه الشيعي الذي استقى مفاهيمه من منابع تختلف في قسم منها عن تلك التي نهل منها الفكر السني ، وانقسم أيضا إلى فرق وتوجهات مختلفة.

ولما كان الفكر يتطور ويتعمق بمرور الأيام ، وكان المعنى لايتم إلا عن طريق النظام التركيبي ، جاءت الإشارات النحوية ملازمة للتفسير القرآني آخذة بلحمة التفسير الدلالي فيه ، ومن ثم أصبحت قوانين الاستعمال في كلام العرب على ما عرف من معهود خطابها معايير يحتكم إليها ويقاس عليها ، انطلاقا من أن للغة فكرا وأسرارا وخصائص وأن هناك حكمة وراء كل أصل من أصول هذا اللسان الشريف.

يقول ابن جني" لأن الله -سبحانه وتعالى -إنما هداهم لذلك ووقفهم عليه ، لأن في طباعهم قبولا له ،وانطواء على صحة الموضع فيه لأنهم مع ما قدمناه من ذكر كونهم عليه -في أول الكتاب -من لطف الحس وصفائه ونصاعة جوهر الفكر ونقائه ، لم يؤتوا هذه اللغة الشريفة ، المنقادة الكريمة إلا ونفوسهم قابلة لها محسة لقوة الصنعة فيها معترفة بقدر النعمة عليهم بما وهب لهم منها"([٦٠]) .

[٦٠])الخصائص لابن جني١/ ٢٤٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لذا فقد كان بحث النحويين فى الحقيقة قائما على تدبر اللغة فى نظامها ، وبحثا عن هذه الدقائق والأسرار " وبيانا لما أودعتها هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة وما نيطت به من علائق الإتقان والصنعة"([٦١]) ، عن طريق إعمال العقل فيما ورد عن العرب ، وجمع الأشباه والنظائر ، والبحث عن الكليات بغية استكشاف نظام اللسان العربي ووصفه فى مختلف مراتبه ، وبذلك صار التفكير فى كل وجه وارد عن العرب أصلا أو عدولا عنه والاستنباط منه وإعمال العقل فيه جزءا من الفكر النحوي وركنا من أركانه لا يتم إلا به.

من هنا -يظهر بجلاء – أثر الفكر الإسلامي فى الفكر النحوى، يقول السهيلي" فلم نقل ما قلناه إلا اقتضابا من أحوال السلف ، واستنباطا من كلام اللغة ، وبناء على قواعدها وجريا على طريقة علمائها ،فتأمل هذه الأسرار بقلبك ، والحظها بعين فكرك ، ولا يزهدنك فيها نبو طباع أكثر الناس عنها ، واشتغال المتعلمين بظاهر من الحياة الدنيا عن الفكر فيها والتنبيه عليها ، فمتى لاح لك من هذه الأسرار سر ، وكشف لك عن مكنونها فكر ، فاشكر الواهب على النعمى ، وقل رب زدنى علما"([٦٢]).

* * * *

([٦١]) السابق ١/١

([٦٢]) نتائج الفكر السهيلى ص٢٦ تحقيق د/ محمد البنا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الثاني

أثر المذهب العقدي في مظاهر التأويل :

أولاً : الحذف والتقدير.

ثانيًا : الزيادة في التنزيل.

ثالثًا : التقديم والتأخير .

رابعًا : الحمل على المعنى.

****

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أولا: الحذف والتقدير

الحذف والتقدير ذو علاقة وثيقة بالمجاز باعتبارهما خلاف الأصل ، لذا كان من ضوابط النحاة الحاكمة " أن الإتمام أصل والحذف عارض وإذا كان الباب يقع فيه التمام والحذف فتركه على التمام أولى لأنه الأصل" (٦٣).

والأصل عدم التقدير يقول ابن القيم " إن التقدير إنما يتعين حيث لايصح الكلام بدونه ، فأما إذا استقام الكلام بدون تقدير من غير استكراه ولا إخلال بالفصاحة كان التقدير غير مفيد ولا يحتاج إليه ، وهو خلاف الأصل"(٦٤).

والمجاز خلاف الأصل لذا ذكر النحويون والأصوليون أنه إذا تعارض الحقيقة والمجاز فحمل اللفظ على الحقيقة أولى لأمرين:

الأول : أن المجاز يتحقق عند نقل اللفظ من معنى إلى معنى لعلاقة بوسائط ثلاثة : الوضع الأول ، والمناسبة بينه وبين المعنى الثانى ، والنقل إليه ، وأما الحقيقة فيكتفى فيها بأمر واحد وهو الوضع الأول ، وما يتوقف فهمه على شئ واحد أولى مما يتوقف على ثلاثة .

والثاني : أن المجاز يخل بالفهم مالم تكن هناك قرينة موضحة للمعنى المراد .

بل بلغت العلاقة بين الحذف والمجاز غاية الوثاقة عند بعض النحويين والبلاغيين ، إذ عدوا الحذف لونا من ألوان المجاز الذى ظل محورا لجل الدراسات المعنية بظاهرة تأويل النصوص النقلية بصرفها عن معانيها الراجحة إلى معان مرجوحة بأثر عقدى ، قال الشريف المرتضى :" وأنت إذا تأملت ضروب المجازات التى يتصرف فيها أهل اللسان فى منظومهم ومنثورهم وجدتها كلها مبنية على الحذف والاختصار"(٦٥) .

---

(٦٣) الانتصار لابن ولاد ٢٠٣

(٦٤) مختصر الصواعق المرسلة / ٢٩٠

(٦٥) أمالى المرتضى ٢/ ٣١٦ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الفكر العربى ـ القاهرة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ووجه كونه من المجاز أن فيه نقل الكلمة من حكم كان لها إلى حكم ليس بحقيقة فيها فآل التركيب إلى المجاز بعد الحقيقة، وجاء حذف المضاف خير دليل على أثر المذهب العقدى فى الحذف والتقدير ، إذ كثيرا ماذهب أهل الكلام إلى دعوى حذف المضاف كمسلك من مسالك المنهج الكلامى القائم على تأويل النصوص المتعارضة مع الأصول العقدية والمقدمات الكلامية المتقررة سلفا ، فهو الباب الذى ولج منه أهل الكلام لتعطيل كثير من الصفات ، والتعامل مع الآيات التى يعارض ظاهرها أصولهم الكلامية ،

من ذلك قوله تعالى " هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله فى ظلل من الغمام والملائكة وقضى الأمر وإلى الله ترجع الأمور"(البقرة ١٥٨) فقد أسند الإتيان إلى لفظ الجلالة ، فهل هذا الإسناد على سبيل الحقيقة أوالمجاز؟

ذهب أهل السنة إلى أن هذا الإسناد على ظاهره وحقيقته ، فلا حذف ولا مجاز مع إثبات حقيقة الإتيان دون تكييفه أو تمثيله ، وعليه فالجار والمجرور فى قوله " فى ظلل" متعلقان بمحذوف حال من لفظ الجلالة ، بينما يصرف أهل الكلام هذا اللفظ عن ظاهره ويؤولونه بأحد الأوجه الآتية :

١) أنه على حذف مضاف : أي يأتيهم أمر الله أو قدرته أو عقابه ، يقول ابن عطية : "وهذا الكلام على كل تأويل فإنما هو بحذف مضاف تقديره : أمر ربك أو بطش ربك أو حساب ربك"(٦٦) .

٢) أن يكون هذا على المجاز بكون اللفظ استعير لما يتعلق بمسماه كما تقول : جاء الملك ، ومرادك عقابه أو رسوله والجار والمجرور فى قوله " فى ظلل" فى هذين الوجهين متعلقان بحال محذوف من المضاف والمضاف إليه أى : يأتى أمر الله وعذابه مستقرا في ظلل من الغمام أو بحال من مفعول يأتيهم أى :حالة كونهم مستقرين فى ظلل(٦٧) .

٣) أن يكون الفعل "يأتى " متعديا إلى مفعولين فى الآية الأولى :أولهما : الضمير ، وثانيهما : وهو المأتى به فى قوله " فى ظلل" بحمل فى على معنى الباء ، أي :

(٦٦) المحرر الوجيز لابن عطية ٢/٣٦٦

(٦٧) ينظر الدر المصون ٢/ ٣٦٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يأتيهم الله بظلل من العذاب فالجار والمجرور فى محل نصب مفعول به ثان، والأمثلة كثيرة ([٦٨]) .

من هنا يظهر الخلاف المنهجى بين أهل السنة والمعتزلة فى قياسية الحذف أو عدمه ، فمنهج أهل السنة قائم على أن الأصل عدم التوسع فى الحذف مااستقام المعنى ، فإن كان ولابد لقيام قرينة لفظية أو لغوية لايستقيم المعنى بدونها أو لدلالة العقل المتجرد على ذلك فيجب أن يكون نطاقه ضيقا بقدر يحفظ للغة ظاهرها وحقيقتها .

بينما ذهب المعتزلة كأبى على الفارسى وابن جنى إلى قياسية الحذف والاتساع فيه ، فأبو على الفارسى يرى" أن فشو هذا فى اللغة واشتهاره فيها أظهر وأوضح من أن يخفى على المبتدئين بالنظر فى اللغة فضلا عن المتوسطين ومن جاوزهم ، وفى التنزيل مالايكاد يضبط كثرة"([٦٩]) .

وكان ابن جنى قلم أبى على السيال فدافع عن هذا المنهج الكلامي القائم على قياسية الحذف وأنه من باب المجاز الذى يدل على شجاعة العربية وذكر ذلك فى مواضع كثيرة([٧٠]) بل وصلت به المغالاة إلى ادعائه أن جل آى الذكر الحكيم مبنى على حذف المضاف حيث يقول" وقلت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم ، وربما كان فى الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع"([٧١]).

وقال فى المحتسب :" وحذف المضاف فى القرآن والشعر وفصيح الكلام فى عدد الرمل سعة ، وأستغفر الله،وربما حذفت العرب المضاف بعد المضاف مكررا أنسا بالحال ودلالة على موضوع الكلام"([٧٢]).

* * * *

[٦٨]) ينظر:ما قيل في الآتين (١٥٨) من سورة الأنعام ، والآية (٢٢) من سورة الفجر وما قيل فيهما من مظانهما المختلفة.

[٦٩]) الإغفال لأبى على الفارسي ٢٧٦/٢، تحقيق د/عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم

[٧٠])الخصائص لابن جنى ٤٤٧/٢،٤٤٦،٣٦٥،٣٦٢، والمحتسب/ ١٨٨ وغير ذلك

[٧١] السابق ١٩٢/١

[٧٢]) المحتسب ١٨٨/١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(الزيادة فى التنزيل)

شغلت قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم حيزا كبيرا من تفكير العلماء قدامى ومحدثين لغويين ومفسرين وأصوليين بين منكر ومجيز(٧٣).

وقد أشار الزركشى إلى أن الأكثرين ينكرون إطلاق هذه العبارة فى كتاب الله ويسمونه التأكيد ، وعند بعضهم الإقحام والصلة والتوكيد ،كما أشار إلى أن الزيادة واللغو من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين(٧٤).

وقال ابن يعيش " والصلة والحشو من عبارات الكوفيين ، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين" (٧٥).

وكان للنحويين ومعربى القرآن النصيب الأكبر من الكلام فى هذا الباب ، ولكنهم قصروا كلامهم في الأغلب الأعم على الوظيفة النحوية وصحة التركيب .

أما البلاغيون فقد تعرضوا لهذه المسألة إجمالا وتفصيلا ، أما التفصيل فقل أن ترى آية فى كتاب الله تحتمل الزيادة إلا وجدت تفسيرا لها وبخاصة عند أصحاب التوجه النحوي البلاغي كالزمخشرى وأبى حيان والسمين الحلبى وابن عاشور.

وأما الإجمال : فقد اتفقت كلمتهم أو كادت على أن الكلام البليغ يمتنع أو يندر أن يوجد فيه الزيادة المحضة التي يكون دخولها كخروجها ، فإذا كان هذا من شروط الكلام الفصيح فهو في القرآن أولى .

---

٧٣) ينظر تفصيل ذلك فى :البرهان للزركشى٣ /٧٠/٧٣، والتأويل النحوى فى القرآن الكريم د/عبد الفتاح الحموز /١٢٧٧وما بعدها ، وزيادة الحروف بين التأييد والمنع د/هيفاء عثمان فدا ١٧/١١

٧٤) ينظر :البرهان ٣/٧٢.

٧٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٢٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويكاد الخلاف ينحصر فى رأيين :

الأول : ذهب قوم إلى أن ذلك لا يصح فى التنزيل ، وذكر الزركشى أن الطرطوسى قال فى العمدة " وزعم المبرد وثعلب ألا صلة فى القرآن ، والدهماء من العلماء والفقهاء والمفسرين على إثبات الصلات فى القرآن ، وقد وجد ذلك على وجه لا يسعنا إنكاره"([٧٦]) .

وممن نص على عدم إطلاق الزائد فى القرآن الإمام داود الظاهري ([٧٧]) .

وذكر(ابن مضاء) أنه لا يزاد فى القرآن لفظ غير المجمع علي إثباته إذ قال : "ومن بنى الزيادة فى القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل قد تبين بطلانه فقد قال في القرآن بغير علم وتوجه الوعيد إليه ، ومما يدل على أنه حرام

الإجماع على أنه لايزاد فى القرآن لفظ غير المجمع على إثباته ،وزيادة المعنى كزيادة اللفظ بل هى أحرى ، لأن المعاني هى المقصودة والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها"([٧٨]) .

وذكر ابن جنى أن القياس ألا يجوز حذف الحروف وزيادتها ومع ذلك فقد حذفت تارة وزيدت أخرى([٧٩]) .

الثانى : ذهب قوم إلى جواز وقوع الزيادة فى التنزيل ، وجعلوا وجوده كالعدم ، وهذا أفسد الطرق عند الزركشى([٨٠]).

لذا فقد نقل عن ابن الأثير أن من قال بمثل هذا إما أن يكون جاهلا بهذا القول ،وإما أن يكون متسمحا فى دينه وعقيدته.

---

[٧٦])البرهان ٣/٧٢

[٧٧]) ينظر السابق: ٢/١٧٨

[٧٨]) الرد على النحاة لابن مضاء ٧٤

[٧٩])الخصائص لابن جنى ٢/٢٨٠

[٨٠]) البرهان للزركشى ٣/٧٣، والتأويل النحوى للدكتور الحموز /١٢٧٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

[illegible] النحويين ومعربي القرآن الذين قالوا بوقوع
[illegible] عن الأصل في تأدية العبارة لمثل
[illegible] ، أو أنها زائدة صناعة فلم يعمل فيها ما قبلها كما
[illegible] محل بعدها، وليس المراد أنها خلو من الفائدة ، وإلا فإن إطلاق
[illegible] على نظم القرآن بها المفهوم يكون قد جافى إعجازه لذا كان من
[illegible] الفائدة

[illegible] حكمت على حرف بالزيادة ، لم يرد سوى أن المعنى بدونه لا يختل (٢٠)

[illegible] لا يصل ولا سبيل إلى القول بها ما وجد عنها مندوحة (٢١).

[illegible] تحتمله ، أولى من غير فائدة

[illegible] أن بالزيادة المقصود هنا زيادة لمعنى ، ومن
[illegible] ، ومن [illegible] وقولنا بدونها الحصر

[illegible] هذا الحكم على معظم المواضع التي قال فيها
[illegible] هي في حقيقتها مواضع يجوز بحسب نظمه أو جملة التكليف بجنس
[illegible] (٢٢) من نحو قوله تعالى

﴿ [illegible] ﴾ [آل عمران (١٥٩)] ، وقوله تعالى

﴿ [illegible] ﴾ [يوسف

(٢٢)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فإن النحاة يقولون إن "ما" في الآية الأولى و"أن" في الآية الثانية زائدتان : أو في الإعراب فيظن من لا يبصر أنهما كذلك في النظم وليس عليه ، مع أن في سر هذه الزيادة لونا من التصوير لو هو حذف من الكلام لذهب بكثير من

حسنه وروعته . فإن هذا المعرك بالآية الأولى : تصوير لبين النبي لقومه وأن في هذا رحمة من الله فجاء هذا الحد في ما وصفا لفظيا يؤكد معنى البين ويفخمه ولو قلت فإن لهجة النطق به تشعر بالعطف وعناية لا يبتدأ هذا المعنى بأحسن منهما في بلاغة السياق ، ثم كان الفصل بين الباء المجارة ومجرورها وهو لفظ رحمة مما يثبت النفس في تدبر المعنى وينبه الفكر على قيمة الرحمة فيه .

والمراد بالآية الثانية تصوير الفصل الذي كان بين قيام البشير بقميص يوسف وبين مجيئه إليه بعد ما كان بين يوسف وبيه -عليهما السلام- وأن ذلك كان مستطيرا بالقلق والاضطراب لمقامه وسفره ، وفائدة هذه النون في الكلمة الخاصة وهي أن موجبة بذلك

وعلى هذا يجري كل ما نص الله في القرآن مزيد فإن اعتبار الزيادة فيه وقرائن معناها إنما هو لفضل بجل القرآن عنه وليس يقول بذلك إلا رجل يضعف الكلام ويقصر فيه بصر علمه أو يضعف نظره ، فما في القرآن حرف واحد إلا معه رى يسمح بالبلاغة من جهة نظمه أو دلالته أو وجه اختياره ، بحيث يستحيل البتة أن يكون فيه موضع قلق أو حرف نافر أو جهة غير محكمة أو شيء مما تلفظ في لغة الصنعة الإنسانية من أي ثوب الكلام إن وسعها منه بأب[٢٠]

[٢٠] إعجاز القرآن والبلاغة النبوية لمصطفى صادق الرافعي ٢٢٤، ٢٢٥/ دار الكتاب العربي بتصرف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مما سبق أستطيع أن أستخلص ما يأتي :

أولا : لدلالة الألفاظ أثر بين فى هذه المسألة ، إذ الأصل أن تكون الألفاظ أدلة على المعانى فإذا وردت لفظة من الألفاظ فى كلام مشهود له بالفصاحة والبلاغة فالأولى أن تحمل تلك الكلمة على معنى فيكون هذا فى كتاب الله أوجب ، وفى هذا دعوة إلى فقه حروف المعاني ، لمعرفة وفرة المعاني التي يدل عليها الحرف الذى قيل بزيادته، ثم تباين المعاني باختلاف مواقع الكلام ، ثم اختيار المناسب والملائم من هذه المعاني لواقع الكلام وما ينبئ عنه الغرض المسوق له ، وبذلك تثبت أصالة الحرف وإن حكم على زيادته من حيث الصناعة النحوية .

ثانيا : أنه عند التحقيق : يرى المنكرون للزيادة فى القرآن الكريم أن كل لفظة فى القرآن لابد أن تكون لمعنى ، والمجيزون لها يرون أن اللفظ الزائد كذلك يفيد معنى وإن كان غير معناه الأصلي بل إن بعضهم كالزمخشرى التمس لما حكم بزيادته من حيث الصناعة النحوية أوجها بلاغية تشبه السحر.

ثالثا : كان الأثر العقدى فى المسألة غاية فى الوضوح فمن جنح إلى المذهب الظاهري كأبي داود الظاهري وابن مضاء ومن تبعهما نفر وفر من القول بالزيادة لتنزيه كلام الله عن مثل هذا ، ومن مال إلى إعمال العقل بناء على فقه المقاصد والأسرار رأى أنه لا عبرة بالوقوف على حرفية الألفاظ وإنما العبرة بالمقاصد والغايات.

* * * *

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثا : التقديم والتأخير

عنى النحويون والبلاغيون بهذا المبحث وإن اختلف منهج كل منهما فى التناول ، فنجد النحويين يهتمون به انطلاقا من مبدأ الرتبة أو مراعاة الأصل ، وجردوا لذلك أصولا وضوابط ، ونجد البلاغيين يتناولونه من مبدأ العدول عن الأصل الذى أقره النحاة ووضعوا أسسه وضوابطه، وما يترتب على ذلك من وجوب أو منع أو جواز ومن إعمال أو إهمال([٨٥]) .

وقد استطاع بعض المتكلمين أن يوظفوا بعض دلالات التقديم والتأخير لقضايا عقدية ، ومن ذلك توجيه المعتزلة لقوله تعالى " ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملى لأنفسهم خيرا إنما نملى لهم ليزدادوا إثما" آل عمران (١٧٨) على التقديم والتأخير إذ المعنى عندهم : " ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم ليزدادوا إثما إنما نملى لهم خير لأنفسهم" ، وذلك فرارا من القول بأن الله تعالى يريد الشر ويفعله بناءعلى عقيدتهم فى الصلاح والأصلح ، قال النحاس : قال أبو حاتم : وسمعت الأخفش يذكر كسر "إن" يحتج به لأهل القدر لأنه كان منهم ، ويجعله على التقديم والتأخير ، أي: " ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم ليزدادوا إثما إنما نملى لهم خير لأنفسهم"([٨٦]).

وعلى رأى الأخفش يكون " أنما نملى لهم ليزدادوا إثما " فى موضع المفعول الثانى و" أنما نملى لهم خير لأنفسهم " ابتداء وخبره .

[٨٥])ينظر: أثر النحاة فى البحث البلاغى د/ عبد القادر حسين /٨٠ دار نهضة مصر-القاهرة ، والأصول البلاغية فى كتاب سيبويه د/أحمد سعد محمد /٤٠ مكتبة الآداب -مصر بتصرف.

[٨٦])إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٧٩/٣٨٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهذه الآية صريحة في خلق أفعال العباد ، وفي إمهال الله للكافرين في إطالة العمر وإغداق الأرزاق لكي يتمادوا في غيهم لما علم من حالهم أنهم لا يؤمنون. ولما كانت هذه الآية صريحة في معارضة رؤية المعتزلة ، صرفوا معنى هذه الآية على التقديم والتأخير وأن اللام للعاقبة ، ولقد كشف عن هذين المنزعين أبو حيان فيما نقله عن أبي منصور الماتريدي إذ قال : " المعتزلة تناولوا الآية على وجهين:

أحدهما : على التقديم والتأخير ، أي : " ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم ليزدادوا إثما إنما نملي لهم خير لأنفسهم"

والثاني : أن هذا إخبار منه تعالى عن حسبانهم فيما يؤول إليه في العاقبة ، بمعنى أنهم حسبوا أن إمهالهم في الدنيا وإصابتهم الصحة والسلامة والأموال خير لأنفسهم في العاقبة ، بل عاقبة ذلك شر ، وفي التأويل الأول إفساد النظم ، وفي الثاني تنبيهه على من لا يجوز تنبيهه فإن الإخبار عن العاقبة يكون لسهو في الابتداء أو غفلة والعالم في الابتداء لا ينبه نفسه" ([٨٧]).

وإذا تبين البعد في حملها على العاقبة فالذي عليه أهل السنة أن اللام للتعليل الإرادي الكوني ، بمعنى أن المعاصي بمشيئة الله وأمره وخلقه ، فقد قضى بإرادة كونية تستلزم وقوعا دون رضا إمهال الكافرين ليزدادوا في الإثم عقوبة لإعراضهم ، وذلك أنه متقرر عندهم أن" ما يبتلى به العبد من الذنوب الوجودية – وإن كانت خلقا لله– فهو عقوبة له على عدم فعله ما خلقه الله له أو فطره عليه"([٨٨]).

[٨٧]) البحر المحيط لأبي حيان ٣/ ١٢٩

[٨٨]) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٤/ ٣٣١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعلى نحو قريب مما سبق ذهب القاضي عبد الجبار إلى أن أفعال العباد من فعلهم ولا دخل لأحد فيها بتقديم المفعول في قوله تعالى" إياك نعبد وإياك نستعين" [الفاتحة (٥)] ، إذ معنى التخصيص النابع من تقديم المفعول ، يدل على أن هذه العبادة مختارة للعبد ومن فعله فيقول :" وذلك لا يصح إلا بأن يكون العبد مختارا لفعل على فعل ، لأنه قد تقع العبادة على جهة الإلجاء ، وإنما ينصرف الفعل إلى ان يكون عبادة لله –تعالى – وبأمور تتعلق به وفى ذلك إبطال القول بأن هذه الأفعال لله –تعالى– يخلقها في العبد"([٨٩]).

وهكذا يجعل القاضي الاختصاص بالتقديم في الآية دليلا على أن أفعال العباد من خلقهم ، إذ إن الاختصاص فيها يدل على الاختيار والتفضيل لأن المعنى : نخصك بالعبادة دون غيرك ، وفى هذا دلالة واضحة على تأثر التوجيه النحوي بالمذهب العقدي ، والذي دعا المعتزلة إلى القول بالتقديم والتأخير هو محاولة التوفيق بين ظاهر الآيات ومنازعهم الكلامية.

* * * *

[٨٩] تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار /٢٣٥،دار النهضة الحديثة-بيروت ، وينظر :أثر العقيدة وعلم الكلام/٥٥٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعا : الحمل على المعنى

عقد ابن جنى فى خصائصه بابا للحمل على المعنى وذهب فيه إلى أن هذا النوع "غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة فى الواحد ، وفى حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا"([٩٠]).

والحمل على التوهم ([٩١]) والتضمين([٩٢]) من مسائل الحمل على المعنى عند ابن جنى، والتضمين وسيلة من وسائل الإيجاز ،وسر من أسرار الإعجاز ، به يحقق البليغ ثراء المعنى مع وجازة اللفظ، وبلوغ المراد من أيسر طريق ، وذلك بتضمين الكلمة معنى يناسب أصل وضعها ، فتؤدى ذلك المعنى منضما إلى معناها الأصلي ، وقد عنى بذلك العلماء وأبانوا ماوقع منه فى القرآن وغيره من الأساليب الفصيحة ، فحفلت به كتب التفسير والنحو والبلاغة وإعراب القرآن وغيرها ، وتلقاه المتقدمون بالحفاوة والقبول وتبعهم فى المتأخرون ، ولم ينكره إلا من يقصرون اللغة على الأمور الظاهرة ، ولا يعنيهم إدراك ما فيها من الأسرار الكامنة ([٩٣]) .

---

[٩٠])الخصائص لابن جنى ٢/ ٤١٣

[٩١])الحمل على التوهم : أن يعطف على عمل غير موجود في المعطوف عليه ولا يستحقه لعدم موجبه نحو: ليس زيد قائما ولا ذاهب بجر "ذاهب" مع عطفه على خبر ليس المنصوب ، ولكن لما كثر دخول الباء فى خبرها توهم وجودها فعطف على خبرها مع فقدها ينظر: مغنى اللبيب ٥٣٨، ودراسات في أسلوب القرآن الكريم د/محمد عبد الخالق عضيمة ٣/ ٥٣٨

[٩٢]) التضمين: أن يؤدى فعل أو ما فى معناه فى التعبير مؤدى فعل آخر أو مافى معناه فيعطى حقه فى التعدية واللزوم .ينظر : المغنى لابن هشام ٨٩٧، وشرح الأشمونى على الألفية ٩٥/٢والتضمين للأستاذ الشيخ /محمد الخضر حسين ضمن أبحاث كتابه : دراسات فى العربية وتاريخها ٢٠٥وما بعدها.

[٩٣])ينظر: التضمين وأثره فى النحو العربى أ.د/عبد العظيم فتحى خليل -مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ع ٢١ ج٢٧٦/١وما بعدها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولما فطن علماء اللغة عند تفسيرهم القرآن الكريم والشعر القديم إلى أن بعض الأفعال والمشتقات يؤدى معنى غير معناه المتبادر منه لأول وهلة . خشى الكوفيون أن يسموا ذلك تضمينا لئلا يلتبس بالتضمين الذي هو علة للبناء فسماه الكسائى : حمل الشئ على ضده أو نظيره وسماه غير الكسائي أحيانا : تداخل المعاني ، وعقد له ابن سيده بابا سماه "دخول بعض الصفات على بعض"(٩٤).

وأراد بالصفات حروف الجر ، لأنها تنوب عن متعلقاتها إذا حذفت مثل كائن أو مستقر وهو بهذه التسمية يعبر عن رأى الكوفيين الذين يذهبون إلى أن بعض حروف الجر ينوب بعضها عن بعض بطريق الوضع ، وأن الحرف موضوع لأكثر من معنى واحد وعلى مذهبهم يكون المعنى الملحوظ فى التركيب غير ناشئ عن توسع فى الفعل وتضمنه معنى آخر بل سببه نيابة حرف عن آخر. أما البصريون فلم يذهبوا إلى نيابة بعض حروف الجر عن بعض قياسا كما أن حروف الجزم وحروف النصب لا ينوب بعضها عن بعض ، وليس للحرف إلا معنى واحد عندهم ، فلهذا ذهبوا إلى حمل بعض ما ورد مما يوهم تلك النيابة على التوسع في استعمال الفعل أو ما يقوم مقامه فى معنى

غير متبادر منه ، وسموا ذلك تضمينا تشبيها له بالتضمين الذى هو علة بناء الاسم المتضمن معنى الحرف (٩٥) ، وقد عقد د/ عبد الفتاح الحموز فصلا كاملا للحمل على المعنى (٩٦) بمظاهره المختلفة التى منها الحمل على التوهم ،والحمل على الموضع ، والتضمين محاولا استقصاء شواهده ، معززا هذه المظاهر بالشواهد القرآنية مؤكدا أن ذلك كثير شائع،وليس من همة هذا البحث أن يبحث عن التوهم فى مسائل اللغة أو مناقشتها ، وإنما الذى لفت نظرى أمران :

---

٩٤) المخصص لابن سيده ٦٩/٦٤/١٤، وينظر أطروحتى فى الدكتوراه" الفكر النحوى والصرفى لابن سيده فى المحكم والمخصص"باب الحمل على المعنى عند ابن سيده /٧ : ٢١٢/٢ ـ كلية اللغة العربية بالقاهرة.

٩٥) التضمين للشيخ / أحمد الإسكندرى ـ مجلة مجمع اللغة العربية المصري ١٨٥/١٨٣/١

٩٦) ينظر التأويل النحوى للدكتور الحموز ١٢٦٢/١١٦٧/٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأول : أن مسائل الحمل على المعنى التي ذكرها لم تكن في الأغلب الأعم من المسائل العامة الواضحات ، وإنما تناول المبهمات مبينا أسرارها بالتحليل تارة وبالتطبيل أخرى .

الثاني : أن من أنكر ثبوت بعض المسائل كثبوت الحمل على التوهم في القرآن ، كان تجنبهم لمثل هذه الألفاظ تقديسا للقرآن عن العبارات الموهمة ، وكان مبعث ذلك عقديا لما يشي به من نسبة التوهم والنقص إلى القرآن حتى ولو كان الخلاف لفظيا ،وأوجبوا حمل هذا النوع على العطف على المحل ، قال الزركشي : " واعلم أن بعضهم قد شنع القول بهذا في القرآن على النحويين ، وقال : كيف يجوز التوهم في القرآن ؟ وهذا جهل منه بمرادهم ، فإنه ليس المراد بالتوهم الغلط ، بل تنزيل الموجود منزلة المعدوم ، كالفاء في قوله" فأصدق" المنافقون(١٠) ليبنى ذلك على ما يقصد من الإعراب" ([٩٧]) .

ومع ذلك فقد وردت نخبة صالحة من الشواهد القرآنية من باب الحمل على المعنى يمكن أن تشكل قاعدة يركن إليها في التأويل وبخاصة في التذكير والتأنيث ، وفي الإفراد والجمع ، وفي تأويل معاني الأفعال في حالات التعدي واللزوم ، وما يعنيني هو بروز الأثر العقدي في تلك الشواهد حيث إن الحكم على هذا التوافق بين الأصل-أصل الوضع- والفرع مستلزم التسليم بدلالة الشاهد على معنى عقدي معين قد يكون معنى فرديا لبعض المذاهب دون بعض ، ومن هنا فإن عدم التسليم بدلالة الآية عقديا على هذا المعنى ملغ لدلالتها نحويا على هذه الظاهرة مما يجعل باب الخلاف في أصل القضية مفتوحا ، ويكفي للتدليل على ذلك ما يلي :

١) قال تعالى " ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ "[الأعراف/٥٦].

[٩٧]) البرهان للزركشي ٤/ ١١٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقف النحويون طويلا فى محاولة لتفسير المخالفة فى التذكير والتأنيث بين "رحمة" و"قريب" مع كون الثانى خبرا عن الأول ، وقد أوصلها بعضهم إلى أربعة عشر قولا([٩٨]) .

أهمها فيما نحن بصدده : أن" قريب" في الآية من باب تأويل المؤنث بمذكر موافقة له في المعنى كقول الشاعر:

أرى رجلا منكم أسيفا كأنما يضم إلى كشحيه كفا مخضبا ([٩٩])

فكف : مؤنث ولكن تأويله بمعنى :عضو وطرف، فذكر صفته ،فكذلك تؤول "الرحمة" وهى مؤنثة بالإحسان فيذكر خبرها ، وقد استحسن ابن القيم هذا القول مشيرا إلى وجود أثر عقدى فى حمل صفة الرحمة على مجرد الإحسان المحض وأن هذا هو رأى المتكلمين الذين يمنعون حمل الرحمة على معناها المعروف وما تقتضيه من الرقة والحنان .

ومن ذلك ما ذكره الزمخشرى في قوله تعالى :" فلما رأى ا لشمس بازغة قال هذا ربى هذا أكبر" [الأنعام(٧٨)] ، إذ أشار إلى أن الشمس بالتذكير والشمس مؤنثة ، ففسر الزمخشرى ذلك وقد نحا منحى عقديا بقوله : " فإن قلت : ما وجه التذكير؟ قلت : جعل المبتدأ مثل الخبر لكونهما عبارة عن شئ واحد.....وكان اختيار هذه الطريقة واجبا لصيانة الرب عن شبهة التأنيث ، ألا تراهم قالوا فى صفة الله "علام" ولم يقولوا علامة و إن كان العلامة أبلغ احترازا من علامة التأنيث" ([١٠٠]).

[٩٨] ينظر تفصيل هذه الأقوال فى : مسأله الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى:- {إن رحمة الله قريب من المحسنين} ، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ عبد الفتاح الحموز ، ط/ دار عمار - عمان- ط١-١٩٨٥م، والأشباه والنظائر للسيوطى ٥/٢٦٠/٢٧٢، كما تناولها ابن القيم فى بدائع الفوائد في خمس وعشرين صفحة٣/٢٥/٥١، الأثر العقدى للدكتور السيف ٣/١٤٢٨.

[٩٩] البيت للأعشى الكبير فى ديوانه/٢٣، وهو من بحر الطويل

[١٠٠] الكشاف للزمخشرى ٢/٤١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التضمين :

به قال الزمخشرى فى توجيه بعض النصوص التى لا توافق أصول المعتزلة ، فمن ذلك توجيه قوله تعالى :" قالوا إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين" [الحجر (٥٨/٦٠)] بتضمين " قدرنا" معنى العلم ، ولذلك علق عن العمل بلام الابتداء ، لينفذ من ذلك المعنى الجديد إلى نفى القدر على وفق ما يعتقده المعتزلة من أن الله لا يقدر أفعال العباد من طاعة ومن معصية ونحوهما ولا يريدهما ، وإنما يعلمها قبل وقوعها .

لذا قال الزمخشرى :" فإن قلت : لم جاز تعليق فعل التقدير فى قوله" قدرنا إنها لمن الغابرين" والتعليق من خصائص أفعال القلوب ؟

قلت : لتضمن فعل التقدير معنى العلم ، ولذلك فسر العلماء تقدير الله أعمال العباد بالعلم " ([١٠١]) .

* * * *

([١٠١]) السابق ٢/ ٣٩٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويحسن بى -بعد هذه التطوافة السريعة- أن أسجل علاقة الحمل على المعنى بالمنطلقات الثلاثة التي عليها مدار البحث:

أولا :- دلالة الألفاظ :

وخصوصاً (أصل الوضع) لأنه الأصل المجرد لوضع اللفظ المفيد أو التركيب الصحيح ، وهو فى أبسط تعريفاته :" تخصيص الشئ بالشئ بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثانى "([١٠٠]) .

وهو في الحقيقة يعد ثابتا من ثوابت التحليل اللغوي ، ترد إليه أنواع الكلمات والتراكيب المختلفة وتستأنس به شواردها وأوابدها ، حتى إذا خضعت هذه الأوابد لذلك الأصل المطرد سهل على النحاة أن يبنوا قواعدهم على هذه الأصول دون أن يمنحوا تلك الأوابد إلا تفسيرا هنا وتأويلا هناك" ([١٠١]) ، فإذا خرجت الكلمة او التركيب عن أصل وضعه لعلاقة وقرينة انتقل اللفظ أو التركيب من الحقيقة إلى المجاز والتضمين والحمل لاشك فى مجازيتهما.

ثانيا : الحقيقة والمجاز:

الحمل على المعنى بمظاهره المختلفة وخصوصاً (التضمين) على خلاف الأصل لأنه وسيلة من وسائل تسويغ الخارج على القاعدة ، فهو يستخدم فى تعليل خروج بعض النصوص على قواعد المطابقة سواء أكان فى النوع أم في العدد ، وخصوصاً في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع كما سلف، والقاعدة : أن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى ، والحمل على اللفظ أولى من الحمل على المعنى، لأن الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع([١٠٢]) ، والأصل فى النصوص اللغوية والشرعية أن تكون معبرة بذاتها

([١٠٠]) الأصول د/ تمام حسان/١٣٩

([١٠١]) السابق/١٣٥

([١٠٢]) ينظر: فقه اللغة في النحو العربي : مقاييسه ومظاهره ، من بحث لى منشور فى مجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة ع ٦٠/ج ١٣/ ٢٠١٣م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عما تتناوله من معان ، ولا يصار إلى المجاز إلا إذا اقتضى ذلك ضرورة ماسة ليستقيم معناه لأسباب سياقية مقصدية أو لاعتبارات شرعية أو عقدية ، بما يومئ إلى أن المسألة ستظل خلافية ومجال الاجتهاد فيها رحب واسع.

ثالثا: العقل والنقل:

بدا واضحا أثر العقل والنقل فى هذه المسألة حيث إن من نزع نزعة فكرية ظاهرية من النحويين والمتكلمين لم يجز ماأطلق عليه : العطف على التوهم وبخاصة في القرآن الكريم ، وكانوا أكثر تمسكا بالرواية والنقل ، ورأى الكوفيين فى مسألة " تناوب الحروف" السالفة الذكر خير دليل على ما نومئ إليه ، ولعل مما يقوى مسلكهم أن جل ما استشهد به من قراءات هى من القراءات الشاذة ومعظم الأدوات كانت من الأدوات المبهمة كـ"من وما" الموصولتين بما يوحى بأن الإجماع على مثل هذه المسائل لا يكاد ينعقد ، أما من نزع منزعا عقليا من المتكلمين كالمعتزلة او البصريين من المدارس النحوية ، فقد أوجبوا صرف اللفظ بالتأويل عند إيهام التعارض لأسباب نحوية أو عقدية ، ومن هنا مالوا إلى التوسع في القياس ومعارضة السماع أحيانا .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات . هذا ما تهدى وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وبعد

فإن الموضوع الذي تناولته متعلق بأول مسائل الدين وأعلاها . ألا وهو العقيدة التي هي أصل الأصول ومفتاح الوصول . والبحث فيها أمر جلل . وقد بذلت أقصى ما في وسعي من الجهد والتحري في كل المباحث التي عالجت كما لا أرى غضاضة لاستطرادها كما كشف من سياق . فأرجو أن تكون خاتمتي تذكيرا بما يلي .

أولا ضرورة تعريض مبحثي (دلالة اللفظ والحقيقة والمجاز) في الدراسات العليا

أما دلالة اللفظ وبخاصة في أصل وضعها المفرد والتركيبي . فلأنها تمثل منطلقا وثيقا من ثوابت التحليل النحوي الذي يرد إليه أنواع الكلمات أو التراكيب ويستأنس به شواردها وأوابدها حيث لا نص . فتصنف هذه الأوابد لذلك الأصل المطرد . سهل على الدارس أن يتوخى قواعدهم على هذه الأصول . بما يؤكد أن وظيفة النحو في الأصل هي تخصيص المعنى وتحديده أكثر مما هي ضبط المبنى وتنظيمه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما الحقيقة والمجاز : فهو أحد المفاهيم الجوهرية في التعرف على بنية الجملة العربية عند تحليل النحاة للمركبات الظاهرة وغير الظاهرة على أساس مبدأ العامل في مفهومه الشامل الذي تتحقق من خلاله المقاصد البلاغية ، وهو ما يرمى إليه الإعراب والبيان في الكلام ، ولعل هذا مما دفع أبا حيان إلى أن يعقد بابا للحقيقة والمجاز في آخر كتابه الارتشاف ، وزاد من أهمية هذا الباب أن اختلاف النحويين فيما يمثل حجر الزاوية في النحو العربي وهو " العامل" ينطلق من (الحقيقة والمجاز) في الخلاف المشهور حول حقيقة العامل هل هو مؤثر حقيقة أو نسبة العمل إلى اللفظ مجاز على سبيل التقريب؟ يقول الصيمري" إنما كانت التعرية اللفظية عاملة في الاسم ،لأن العوامل إنما هي علامات للعمل لأنها تعمل شيئا في الحقيقة..."([١٠٥]).

وقول النحاة : إن النحاة هو الموجد للحركة الإعرابية أو هو المؤثر الموجب لها مجرد تواضع واصطلاح.

ثانيا : جاء التأويل ليكون برهانا عمليا على وحدة المنهج في الفكر الإسلامي إذ لم يختلف مفهومه في كل المجالات إلا اختلاف تنوع بتنوع المجال الذى يستخدم فيه وما يستتبع ذلك من اختلاف في المظاهر وتنزيلات الأمور الجزئية ووصلها بالمقاصد الكلية ، كما ظهر أن التأويل يتعلق بالمعاني لا بالألفاظ يرجح المجتهد منها ما يرى أنه مقصود الشارع من النص إذا ما أرشد الدليل الصحيح إليه ، كما ظهر استثمار كافة المجالات لمعايير النظام التركيبي حتى صارت قوانين الاستعمال على ماعرف من معهود خطابها معايير يحتكم إليها ويقاس عليها .

([١٠٥]) التبصرة والتذكرة للصيمري ٩٩/١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثا : جاء الفصل الثاني : ليكون الكاشف العملي عن المنطلقات الثلاثة في مظاهره الأربعة(الحذف والتقدير ، الزيادة في التنزيل ، التقديم والتأخير ، الحمل على المعنى ، حيث ظهرت العلاقة الوثيقة بين المجاز والحذف والحمل على المعنى بمظاهره المختلفة من تضمين وحمل على التوهم وغيرهما ، كما ظهر أثر العقل والنقل في (قضية الزيادة فى التنزيل) كما ظهرت أهمية العناية بدلالة الألفاظ فى كل ما ذكر سواء فى أصل وضعها الإفرادى أم التركيبى ، وقد عقبت عقب كل قضية بما أغنى عن ذكره هنا ، ففيم ذكر مقنع وكفاية .

والحمد لله رب العالمين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أهم المصادر والمراجع

١)أثر العقيدة وعلم الكلام فى النحو العربى د/ مصطفى أحمد عبد العليم -دار البصائر -القاهرة٢٠١١.
٢)الأثر العقدى فى تعدد التوجيه الإعرابى لأيات القرآن الكريم د/ محمد السيف - دار التدمرية - الرياض.
٣) أثر النحاة فى البحث البلاغى د/ عبد القادر حسين - دار نهضة مصر - القاهرة .
٤)الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى الاعتقاد للجوينى -تحقيق تميم أسعد -بيروت .
٥) أصول الإفتاء والاجتهاد التطبيقى لمحمد أحمد الراشد -دار المحراب -عمان.
٦) الأصول البلاغية فى كتاب سيبويه د/أحمد سعد محمد مكتبة الآداب -مصر .
٧)إعجاز القرآن والبلاغة النبوية لمصطفى صادق الرافعى - دار الكتاب العربى - لبنان .
٨) الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد -دار الطلائع -مصر .
٩)البرهان فى علوم القرآن للزركشى -تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم -دار المعرفة -بيروت.
١٠)التأويل النحوى فى القرآن الكريم د/عبد الفتاح أحمد الحموز ، مكتبة الرش - الرياض.
١١)تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة -تحقيق إسماعيل الأسعردى -دار الكتب العلمية -بيروت .
١٢)التأويل -معاييره -إيجابياته -سلبياته -بين القدماء والمحدثين د/محمد شادى - مجلة ندوة البلاغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٣٤ه.
١٣) التضمين للأستاذ الشيخ /محمد الخضر حسين ضمن أبحاث كتابه : دراسات فى العربية وتاريخها -الناشر : المكتب الإسلامى بدمشق ط٢ -١٩٦٠.
١٤) التضمين وأثره فى النحو العربى أ.د/عبد العظيم فتحى خليل -مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة العدد الحادى والعشرون ج١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner